الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة
دراسة حالة : عينة من المدققين الداخليين و الاساتذة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة وتدقيق

إعداد الطالبان:
ضحوة عبد الحليم
علواني ياسمينة

الأستاذ المشرف:
د/ حسيني إبتسام

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس مبروك	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حسيني إبتسام	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	عباسي صابر	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Commerciales

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم التجـاريـة

الموضـــــــــــــــوع

دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة
دراسة حالة : عينة من المدققين الداخليين و الاساتذة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محـــــاسبة وتدقيق

إعداد الطالبان:
ضحوة عبد الحليم
علواني ياسمينة

الأستاذ المشرف:
د/ حسيني إبتسام

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	رايس مبروك	أستاذ تعليم عالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	حسيني إبتسام	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	عباسي صابر	أستاذ محاضر (أ)	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الإهداء(1)

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من علمتني معنى الحياة والحياء فأحسنت ولها الفضل في الوصول إلى ما أنا عليه الآن، جوهرة عيني وضوء قلبي

ونبراس دربي وصهرت من أجل وصولي إلى هذا المقام أمي العزيزة حفظها الله

إلى من كان له الفضل الأكبر من حبي للعلم وإصراري على النجاح وأدعو من الله أن يكون من أهل جنة

الخالدين أبي الغالي حفظه الله لنا ورعاه

إلى من تقاسمت معهم دروب الحياة و أحييتهم حتى الممات أخوتي الأعزاء

إلى رفيقة درب في هذه السنين و زميلتي في المذكرة

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء

إلى كل طالب علم قضى مزهرة حياته في طلب العلم

إلى من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

ضحوة عبد الحليم

الاهداء (2)

إلى من أوصانا الله عز وجل بهما وقال"بالوالدين إحسان"

إلى من أعطتني الحب والحنان وعلمتني العطاء والتسامح، رمز العطاء والحنان

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى الذي تعلمت منه كيف تكون الحياة وتعب من أجلي، أسكنه الله فسيح جنانه

أبي العزيز رمز الرجولة والنبل والعطاء

إلى زوجي الغالي الذي طالما شجعني على إتمام هذه المذكرة

إلى أجمل هدايا أهدتني إياهم أمي إخوتي الذين كانوا سندا لي في جميع مجالات حياتي وفقهم الله

إلى رفيق الدرب في هذه السنين وزميلي في المذكرة

وإلى الذين وقفوا بجانبي فكانوا بمثابة سند لي، فدعوا الله لي

أن يوفقني في هذا العمل

ولن أنسى أحبائي، أصدقائي، كل واحد باسمه

إلى كل من احتواه قلبي ونسيه قلمي أهديه هذا العمل المتواضع

علواني ياسمينة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، نحمد الله حمدا طيبا مبارك فيه على أن وفقني على إتمام هذا العمل المتواضع.

لابد لنا أن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد

نتقدم أولا بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة **حسيني إبتسام** على ما أفادت وأجادت به من نصائح وتوجيهات، وحرصها الدائم على إتمام هذا العمل وإخراجه على أكمل وجه

إلى جميع **أساتذتنا الأفاضل** بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير بجامعة محمد خيضر بسكرة .

كما لا بفوتني أن أشكر لجنة المناقشة على مناقشة هذا البحث، و على كل ما سيقدمونه من توجيهات .

ونختم شكرنا إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذه المذكرة

ونسأل الله العلي العظيم أن يجعل هذا العمل في ميران حسناتنا جميعا ، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية وخاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبيان لغرض جمع البيانات من أفراد العينة المكونة من 30 مفردة، وتم استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)لتحليل بيانات الاستبيان، و قد استخدم في التحليل الإحصائي للبيانات عدة أساليب من بينها: مقاييس الإحصاء الوصفي، اختبار التوزيع الطبيعي، تحليل التباين معامل الانحدار الخطي البسيط و غيرها، وقد توصلت الدراسة إلى:

- التنسيق بين قسمي إدارة المخاطر و التدقيق الداخلي يضمن الاستجابة السريعة لادارة الخاطر و أهيمة وضع إجراءات التدقيق الداخلي التي تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

- إدراك العديد من ذوي الإهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين منهم و الأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، ، إدارة المخاطر، مدقق داخلي ، المؤسسة الإقتصادية.

The summary:

This study aimed to test the role of internal auditing in risk management in the economic institution, especially under dynamic economic conditions, and to achieve the objectives of the study, a questionnaire was developed for the purpose of collecting data from the members of the sample consisting of 30 individuals, and the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) was used to analyze data Questionnaire, and several methods have been used in the statistical analysis of the data, including: Descriptive statistics metrics, normal distribution test, analysis of variance, simple linear regression coefficient, and others, and the study concluded:

- Coordination between the risk management and internal audit departments ensures the rapid response of the risk management and the importance of establishing internal audit procedures that take into account the risks to which the organization is exposed.

- Realization by many of those interested in internal auditing, both practitioners and academics, of the modern role that internal audit plays in risk management.

Key words: internal audit, risk management, internal auditor, economic institution.

الفهرس

الإهداء 1 I

الإهداء 2 II

الشكر III

الملخص V

الفهرس VII

قائمة الجداول و الأشكال XI

مقدمة ..... أ- ه

الفصل الأول: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر 01

تمهيد 02

المبحث الأول: أساسيات التدقيق الداخلي 03

المطلب الأول: مفهوم و أنواع و مبادئ التدقيق الدخلي 03

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي 07

المطلب الثالث: خصائص و معايير ممارسة التدقيق الداخلي 10

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر 12

المطلب الاول: مفهوم و أهداف إدارة المخاطر 12

المطلب الثاني: قواعد إدارة المخاطر و مصادر مخاطر الأعمال 15

المطلب الثالث: خطوات و إجراءات إدارة المخاطر..... 18

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر..... 21

المطلب الاول: منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال..... 21

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر..... 23

المطلب الثالث: دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر 24

خلاصة الفصل الأول 27

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية 29

تمهيد 30

المبحث الأول:الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية 31

المطلب الأول: التحليل الوصفي لعينة الدراسة..... 31

المطلب الثاني: خصائص و سمات عينة الدراسة..... 32

المطلب الثالث: أساليب الإحصائية المستخدمة و قياس مدى ثبات الاستبيان..... 37
المطلب الرابع: قياس مدى صدق و ثبات الإستبيان 38

المبحث الثاني: تحليل فقرات الاستبيان و اختبار الفرضيات..... 39
المطلب الأول: تحليل محاور الاستبيان..... 39
المطلب الثاني:إختبار فرضيات الدراسة..... 53
خلاصة الفصل الثاني..... 55
الخاتمة 57
المراجع 60
الملاحق 63

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 . 1)	منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال	23
(1 . 2)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	33
(2 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الاكاديمي	34
(3 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	35
(4 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة	36

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجداول	الصفحة
(1 . 1)	أهداف التدقيق الداخلي	09
(2 . 1)	أهداف إدارة المخاطر	16
(1 . 2)	الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	32
(2 . 2)	توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية	32
(3 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي	34
(4 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة	35
(5 . 2)	توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة	36
(6 . 2)	سلم ليكارت ذو البدائل الخمسة	37
(7 . 2)	نتائج الاختبار ثبات و صدق الداراسة	38
(8 . 2)	إجابات الاسئلة و دلالتها	39
(9 . 2)	تحليل فقرات المحور الأول	40
(10 . 2)	تحليل فقرات المحور الثاني	46
(11 . 2)	الارتباط corrélation	52
(12 . 2)	اختبار الفرضية الاولى	53
(13 . 2)	اختبار الفرضية الثانية	54

مقدمة

إن العامل الأساسي لظهور التدقيق الداخلي هو زيادة حجم المؤسسات وتعقد العمليات والأحداث الاقتصادية، وكذلك انتشار الشركات الدولية المتعددة الجنسيات والفروع القابضة و التابعة لها، بالإضافة إلى ذلك وجود الأخطاء والتلاعب، لذلك كان من الضروري وجود أداة داخل المؤسسة تعمل على منع واكتشاف الأخطاء وقت حدوثها، تكون موجودة كل الوقت في المؤسسة، ومعاصرة لمشاكلها، وتقوم بالتدقيق بصفة منتظمة وليس دورية؛ وتتزايد أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسات الإقتصادية لما لها من أثر على سير العمل داخلها وصولا إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم الربح وضمان استمرارية العمل فيه والحفاظ على القوة السوقية.

يعتبر معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من أهم المعايير المهنية الخاصة بالتدقيق الداخلي وقد تزايد الإهتمام مؤخرا بنظام الرقابة الداخلية والتوسع في مفهومه، مما زاد في ضرورة دراسته وتقييمه بشكل جيد، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى الإهتمام بنظام الرقابة الداخلية ظهور الأصناف العديدة للمؤسسات وتعدد العمليات والأحداث داخل المؤسسة واستمرار الحاجة للمعلومات وكذا ضرورة حماية أصول المؤسسة.

هدف المدقق من وراء دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة واختيار حجم العينة واستخدام أدلة الإثبات معينة، وغيرها من إجراءات عملية التدقيق هو التأكد من صحة المعلومات وإصدار رأي فني محايد حول القوائم المالية للمؤسسة. أهم الاجراءات التي تتخذها المؤسسة في مواجهة المخاطر والحد منها، هو وضع نظام رقابة داخلي يمتاز بكفاءة و الفعالية، و يتم تطبيقه من قبل أفراد المؤسسة و الادارة، يشمل حماية لها من المخاطر التي تواجهها، ويقلل منها.

إن الهدف من إدارة المخاطر هو التأكد من أن نشاطات المؤسسة و عملياتها لا تتعرض لخسائر غير مقبولة، و مراقبة الاخطار و متابعتها، بهدف الكشف المبكر عن أية انحرافات و تجاوز لسقوف الاخطار المحددة من قبل الإدارة العليا، وتخفيض الأخطار التي تتعرض لها المؤسسة إلى أدنى مستوى ممكن؛ لذلك فإن الفهم الصحيح لإدارة المخاطر بالمؤسسة وتقييمها وتفعيل نظام الرقابة الداخلية يساهم بشكل فعال في تجنب وتقليل أثر هذه المخاطر وهذا ما تسعى المؤسسات الاقتصادية في تحقيقه لنجاحها واستمرارها.

الإشكالية المطروحة

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة ؟

التساؤلات الفرعية:

هذا التساؤل تتفرع عنه تساؤلات لا تقل أهمية و تتمثل فيما يلي :

- ما المقصود بالتدقيق الداخلي؟ ما مفهوم إدارة المخاطر؟
- هل يحظى التدقيق الداخلي بالاهمية الازمة في المؤسسات الاقتصادية؟
- كيف يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية؟

الدراسة السابقة :

1- دراسة إبراهيم رياح إبراهيم المدهون، بعنوان "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية بغزة، 2011، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة بقطاع غزة، مع استعراض لمفهوم التدقيق الداخلي في المصارف، وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، وقد تم التطرق إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف، ومن النتائج المتوصل إليها وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام التدقيق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من تنسيق بين التدقيق الداخلي ودارة المخاطر لضمان سير العمل بكفاءة في المصرف. ومن أهم التوصيات المقدمة في هذه الدراسة زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على زيادة الاهتمام بتنمية قدرات المدققين الداخليين، العمل على تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي ليتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه.

2- عبدلي لطيفة، دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سعيدة) ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص ، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر 2012. هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة و دور إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية ، و من النتائج المتوصل إليها :

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن جملة تحديات و رهانات تتعدد في أشكالها و أنواعها و أبعادها ،بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن أن تقضي عليها الشيء الذي أوجب عليها ضرورة إعداد العدة و الاستعداد الجيد لمواجهتها ، ينتج الخطر أساسا من عدم التأكد و التي تجعل من متخذ القرار في حالة قلق و خوف نتيجة تلك لقرارات المبنية على عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، إما بسبب عدم معرفة بما سيكون، أو عدم وجود خبرة لديه تابعة من تجارب سابقة مرت بها المؤسسة بظروف مماثلة و إدارة المخاطر عبارة عن منهج علمي للتعامل مع مختلف المخاطر من خلال القدرة على كشف مسبباتها و مقدار شدتها ثم تحديد طبيعتها و نوعها، وبعدها تقييمها و تحليلها بناءا على عدة طرق ليتم في الأخير معالجتها و السيطرة عليها.

و قد لخصت الدراسة إلى توصيات منها ، على الشركة تغيير مختلف السلوكات الخاطئة لدى الأفراد فيف كيفية التعامل مع المخاطر كونهم يعتقدون أن تخطيهم لخطر ما يمكنهم من تخطي أي خطر كان في المستقبل، وهذا غير صحيح لان عدم معالجة الأخطار في وقتها يمكن أن يقضي عى استمرارية المؤسسة و بقاءها مستقبلا ، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة ضرورة تنمية ثقافة الإحساس بالمخاطر لدى الأفراد و الاستعداد و القابلية لتحمل مختلف الظروف لمواجهتها، أي غرس ثقافة إدارة الخطر في قيم و معتقدات الموظفين.

فرضيات الدراسة:

للإحاطة بالإشكالية محل الدراسة يتطلب منا الجانب المنهجي تبني فرضيات ومنها:

- يحظى المدقق الداخلي بإدراك ووعي لأهمية إدارة و تحديد المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.
- مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي بشكل فعال في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.

أسباب اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات منها:

- ضرورة إجراء التدقيق بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال تزايد أهمية المعلومة المحاسبية الذي يشهدها المحيط الاقتصادي.
- معرفة مدى تطور مهنة التدقيق الداخلي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

- الموضوع قيد الدراسة من مواضيع الساعة.
- محاولة تقديم بحث أكاديمي يتناسب مع تخصص تدقيق محاسبي

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت من الأدوات التي تساهم في ضمان القضاء على نقاط الضعف التي تعتري أنظمة إدارة المخاطر والمساهمة في تحقيق الأهداف الإستراتجية للمؤسسة، كذلك إبراز دور المراجع الداخلي في تفعيل المتطلبات والركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدارسة بشكل رئيسي إلى قياس مدى فعالية وأداء وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وتهدف أيضا إلى :

- التعرف على مدى إدراك المدقق الداخلي لأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة ؛
- التعرف على إدارة المخاطر ومنهج عملها؛
- إبراز العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر .

منهج الدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة، استخدمنا المنهج الوصفي-التحليلي و أتبع في الجانب الوصفي في مجمله بالتحليل لأرقام و بعض المفاهيم، و توجهت الدراسة بفضل تطبيقي من خلال أسلوب دراسة حالة شملت استخدام استبيان تم اعتماد أسئلته بناء على ما جاء في الجزء النظري للدراسة و قد تم اعتماد في التحليل على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي، و برمجية spss(النسخة v20)

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء هذه الدراسة مايلي:

- صعوبة وصول الاستمارات الموزعة على أفراد العينة؛
- نقص المراجع بسسب الوضع الراهن الذي وقع فيه العالم (فيروس كورونا) الذي بسببه أغلقت الجامعات و المكتبات؛
- إعتمادنا بنسبة كبيرة على الأنترنت من ناحية البحث على المراجع، و توزيع الإستبيان .

هيكل الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والمبتغى منه قسمنا هذه الأخير إلى فصلين، حيث جاء القسم الأول في فصل بمثابة توطئة نظرية للموضوع بينما خصص الفصل الثاني والأخير للجانب التطبيقي بهدف الربط بين النظري وما يجري في واقعنا.
الفصل الأول:" التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر " وهذا الأخير قسم بدوره الى ثلاث مباحث حيث تناولنا المبحث الأول: أساسيات التدقيق الداخلي" وفي المبحث الثاني: "مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر " ومن ثم المبحث الثالث: "العلاقة التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر".

أما الفصل الثاني والأخير والذي يغطي الجانب التطبيقي للدراسة فقد تناولنا "دراسة ميدانية لعينة من مدققين وأساتذة جامعيين " هذا الأخير بدوره قسمناه إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول" المنهجية المتبعة في الدراسة " أما في المبحث الثاني "تحليل فقرات الاستبيان واختبار الفرضيات."

الفصل الأول:

التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر

تمهيد:

تتميز بيئة الأعمال بالتغيرات المتلاحقة والمستمرة ومنها المنافسة ،تكنولوجيا المعلومات ،التشريعات والقوانين ....الخ، هذه المتغيرات أوجدت العديد من المخاطر والفرص التي يجب على المؤسسات مواجهتها أو أخذها بالاعتبار، مما يفتح أبوابا جديدة أمام التدقيق الداخلي لتوسيع دوره من التقليدي إلى الحديث، من نظام يهدف إلى فحص العمليات المالية من خلال الاختبارات التفصيلية للصفقات والموازنات والإجراءات، إلى نظام يسعى إلى خلق قيمة للمنظمة والأطراف المتعاملين معها من خلال تحسين الأداء وخفض التكلفة والعمل على دعم الإدارة في تحقيق أهدافها ومتابعة الخطر التي قد تواجه المنظمة، حيث يوضح معهد المدققين الداخلين أن الدور الجوهري للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر هو تقديم تأكيد موضوعي إلى مجلس الإدارة عن مدى فاعلية إدارة المخاطر بالمنظمة لمساعدتها على التأكد من أن مخاطر الأعمال الرئيسية تم إدارتها بطريقة ملائمة، هذا ما سنحاول إبرازه وتوضيحه في الفصل الاول من خلال ثلاث مباحث التالية:

المبحث الاول: أساسيات التدقيق الداخلي

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول إدارة المخاطر

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر

المبحث الاول: أساسيات التدقيق الداخلي

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي ترتكز عليها المؤسسات و أحد أهم الأنظمة الرقابية الموجود بها، فهي أداة بيد الإدارة تراقب بواسطتها كل ما يحدث داخل المؤسسة، ونشاط تقييمي لكافة الأنشطة و العمليات في المؤسسة، حيث تعمل على تطوير أنظمتها الرقابية الداخلية.

المطلب الاول : مفهوم و أنواع و مبادئ التدقيق الداخلي

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف في الشركة، رغم أنها حديثة النشأة فهذا يعود إلى التطور العلمي الحاصل في ميدان التدقيق، وإلى حجم الكوارث التي قد تحدث للشركات إن لم يتم الإعتناء بها وإدارتها بطريقة مناسبة.

الفرع الاول: مفهوم التدقيق الداخلي:

أولا- نشأة التدقيق الداخلي:

لم يظهر التدقيق الداخلي إلا في الثلاثينات بالولايات المتحدة الأمريكية فهو يعتبر حديث إذا ما قورن بالتدقيق الخارجي، ولقد أولت الدول المتقدمة اهتماما كبيرا بالتدقيق الداخلي حيث تأسس عام 1941 "مجمع المدققين الداخلين" والولايات المتحدة الأمريكية الذي أصدر دورياته بعنوان "المحقق الداخلي".

حيث في بادئ الأمر اقتصر على التدقيق المحاسبي، أي تدقيق العمليات المالية من اجل التأكد من صحة التسجيل واكتشاف الأخطاء وكذا التأكد من سلامة إدارة الأصول، لاكن فيما بعد ازدادت أهميته من خلال استخدامه كأداة لخدمة الإدارة العليا داخل المؤسسة.

وتماشيا مع التطورات الاقتصادية الحديثة قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة 1947 ثم سنة 1957و 1971 بحيث تلاحظ تطور أهدافها من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات إلى أن أصبحت تهتم بكل النشاطات ووظائف الشركة. (شعباني، 2004، صفحة 69)

أما في الجزائر فيمكن القول إن هذه الوظيفة حديثة الاستعمال او حتى حديثة الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنه، فلم ينص عليها المشرع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة 40 من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 88/ 01 الصادر بتاريخ 1988/01/12 التي تنص على أنه يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها.

كما أشير إليه في المواد 41 و58 من نفس القانون واللتان تنصان على ما يلي:

المادة 41: "تخضع المؤسسات العمومية الاقتصادية لتقييم اداري يقوم به جهاز مؤهل لهذا الغرض طريق التنظيم".

المادة 58:"لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة وتسيير المؤسسة العمومية الاقتصادية خارج الأجهزة المشكلة قانونا والعاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها، وتشكل كل مخالفة لهذا الحكم تسييرا ضمنيا ويترتب عنه تطبيق قواعد المسؤولية المدنية والجزائية المنصوص عنها في هذا الشأن. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية)

ثانيا- تعريف التدقيق الداخلي :

لقد تعددت التعاريف لمفهوم التدقيق الداخلي ونجد منها :

يعرفه المعهد الفرنسي للمدققين والمراقبين الداخلين على انه "التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة على المستوى المؤسسة تساعد الإدارة على المراقبة العام لأنشطتها" (شعباني، 2004، صفحة 70)

وكما عرفه مجمع المدققين الداخليين والولايات المتحدة الأمريكية (IIA) على انه "وظيفة يؤديها موظفين من داخل الشركة، وتتناول الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية وذلك بهدف التأكد من تنفيذها والتحقق من أن مقومات الرقابة الداخلية سليمة ومعلوماتها سليمة ودقيقة وكافية" (سرايا، 2007، صفحة 126)

وكذلك "التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة تنشأ داخل تنظيم معين بغرض فحص وتقييم الأنشطة التي يقوم بها هذا التنظيم، وبهدف التدقيق الداخلي إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم القيام بالمسؤوليات" (السوافيري، 1998، صفحة 25)

و ايضا التدقيق الداخلي هو عملية فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي منشاة بغض النظر عن أهدافها وحجمها وشكلها القانوني لعمل تقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات ومقياس معين و إيصال النتائج إلى المستفيدين المستفيدين" (نظمي، 2012، صفحة 37)

ومن خلال ما سبق يتضح أن جميع التعريفات الخاصة بالتدقيق الداخلي متقاربة و يرجع ذلك إلى طبيعة عمل التدقيق الداخلي، حيث انه يعد نشاط تقييمي موضوعي، استشاري و مستقل، يتم ممارسته داخل المؤسسة لخدمة الإدارة من خلال تدقيق العمليات المالية والإدارية، وتزويدها بتأكيدات عن كفاءة العمليات وفعاليتها ومدى الاعتماد على التقارير المالية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، كما ويقوم بتقييمه و تحسين مدى فاعلية الرقابة الداخلية، وصدق البيانات والمعلومات المقدمة إليها، كما تقترح التحسينات المناسبة للأنظمة الموضوعة داخل المؤسسة كما يعمل على قياس وتقييم فاعلية نظم وإجراءات الرقابة المطبقة ومدى مسايرتها لتوجيهات الإدارة.

الفرع الثاني: أنواع التدقيق الداخلي.

فيما يلي سوف نتطرق لانواع التدقيق الداخلي :

أولا: التدقيق المالي : يهدف إلى التحقق من دقة البيانات ومدى الاعتماد على المعلومات المالية، وكذلك المحافظة على الأصول؛

ثانيا: تدقيق نظام المعلومات: إن الهدف من تدقيق نظام المعلومات هو التحقق من أمن وسلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية الصورة الواضحة؛

ثالثا : التدقيق التشغيلي : هو مراجعة شاملة للوظائف المختلفة للتأكد من كفاءتها وفعاليتها وملاءمتها من خلال تحليل الهيكل التنظيمي، وتقيم مدى كفاءة الأساليب الأخ رى المتبعة للحكم على مدى تحقيقها؛

رابعا : تدقيق الأداء : إن الهدف من تدقيق الأداء هو التأكد من الكفاءة والفعالية لأداء الموظفين ومدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين، ويطلق عليه التدقيق الإداري؛

خامسا : التدقيق البيئي : يهدف التدقيق البيئي إلى قياس مدى الإلتزام بالأنظمة الخاصة بالبيئة والتلوث، وما يمكن أن يواجه المنشأة والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها من مختلف المصادر التي قد تؤدي إلى تدهور الأنظمة البيئية من

الإستنزاف أو الإنقراض مثل :الغبار، الضجيج، المياه العادمة، حرق المخلفات والنفايات، التدخين، هدرالطاقة الكهربائية.....الخ .(الواردات، 2006، صفحة 53)

الفرع الثالث: مبادئ التدقيق الداخلي.

سنتطرق في هذا الفرع إلى المبادئ الاساسية للتدقيق الداخلي :

أولا : الاستمرارية

ويتضمن هدا المبدأ ضرورة وجود وظيفة التدقيق الداخلي مستمرة، ويقع على الإدارة العليا مسؤولية الإجراءات اللازمة التي تضمن استمرارية هذه الوظيفة مع مراعاة حجم المؤسسة وطبيعة نشاطه؛

ثانيا : الاستقلالية

هي أن تكون وظيفة المدقق الداخلي مستقلة عن تنفيذ النشاطات التي تدقق، وعن إجراءات الرقابة الداخلية اليومية، مما يعزز من موضوعية هذه الوظيفة ونزاهتها، فالاستقلالية تتضمن أيضا عدم تعارض في المصالح بين موظفي التدقيق وإدارة المؤسسة؛

ثالثا : وثيقة التدقيق

وهذا يتطلب أن يكون لدى كل مؤسسة وثيقة تدقيق تعزز وجود التدقيق الداخلي في المؤسسة بحيث تحتوي على أهداف التدقيق الداخلي ونطاق عمله، ويجب أن تعتمد الوثيقة من قبل لجنة التدقيق في مجلس الإدارة؛

رابعا : النزاهة

تؤدي النزاهة إلى تعزيز الثقة في المدققين الداخلين، ومن تعزيز الثقة في الأحكام الصادرة عنهم، وتكمن الثقة بالالتزام بالقوانين والإفصاحات المطلوبة منهم وبذل العناية المهنية وعدم الإساءة لها، واحترام الأهداف الأخلاقية والشرعية للمؤسسة، وتعد النزاهة من أهم قواعد السلوك الأخلاقي للتدقيق الداخلي؛

خامسا : الكفاية المهنية

تعد عنصرا جوهريا في تأدية مهام التدقيق الداخلي بشكل مناسب داخل المؤسسة، وتشمل المعرفة والخبرة واستمرارية التأهيل ضمن سياسة تدريبية منتظمة لكل موظف من موظفي إدارة التدقيق الداخلي . (الشوبكي، 2014، صفحة 184)

المطلب الثاني : أهمية و أهداف التدقيق الداخلي

لقد ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي من خلال زيادة أنشطة المؤسسة و تشغيلها، فكانت المؤسسة تضع مجموعة من الإجراءات و السياسات و تقوم بإرسال الأفراد إلى التأكد من مدى إتباع تلك الإجراءات و السياسات و حمايتها من إنحراف .

الفرع الاول: أهمية التدقيق الداخلي.

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1933-1929 وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل إدارات هذه الشركات المسؤولية عن ذلك، فضلا عن حاجة إدارات هذه الشركات لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة المراجعة الداخلية لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لانجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها، باعتبار أن وظيفة المراجعة الداخلية هي جزء من نظام الرقابة الداخلية حيث إنها تشكل بؤرة هذا النظام وصمام الأمان له، وخصوصا بعد إيلاء هذه الوظيفة أهمية مميزة سعيا إلى تحويل هذه الوظيفة من وظيفة رقابية في المنظمة إلى مهنة معترف بها من قبل المنظمات المهنية المحاسبية الدولية ؛ (المدهون، 2011، صفحة 15)

ولا شك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام المراجع الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة ووضعه المعهد كهدف مائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص انجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة؛ أن إضافة القيمة للشركة يتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي، ويؤكد أن إضافة القيمة تتحقق من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الإستراتيجية وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار من الاستقلال والموضوعية، (المدلل، 2007، صفحة 73)

كما تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كوفا رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال وتقييم الأداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى أنها تعتبر عين وأذن المدقق الداخلي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:

- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسيات والتخطيط وعمل القرارات؛
- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها؛
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء؛
- اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة ؛
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة؛
- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلة كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية. (جربوع، 2008، صفحة 128)

الفرع الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

لقد صاحب التطور التاريخي للتدقيق الداخلي تطورا في الأهداف التي يسعى إليها هذا الأخير، تتلخص أهدافه في تقييم حقيقي للنظام ككل، بقصد الكشف عن مواطن الضعف التي تؤثر سلبا على عوائد المؤسسة، ويمكن تلخيص هذا التطور في جدول أدناه :

جدول رقم (1-1) أهداف التدقيق الداخلي

أهمية الرقابة الداخلية	الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص
غير مهمة	قبل 1850	اكتشاف الغش و الاختلاس	تفصيلي
غير مهمة	1850-1905	اكتشاف الغش و الخطأ و الاختلاس	بعض الاخبارات تفصيل مبدئي
درجة اهتمام بسيطة	1905-1933	تحديد عدالة المركز المالي و إكتشاف الغش و الخطأ	فحص اختباري تفصيلي

بداية الاهتمام	1933-1940	تحديد عدالة المركز المالي و اكتشاف الغش و الخطأ	اختباري
اهتمام قوي و جوهري	1940-1960	تحديد عدالة المركز المالي	اختباري
أهمية عملية التدقيق	من 1960 حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية و غيرها	اختباري

المصدر : (نوال و صبايحي، صفحة 12)

إن نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المدقق الداخلي هي تقويم كفاية وفعالية الرقابة الداخلية وهو الأساس الذي يبني عليه برنامج التدقيق في تحديد نسبة الاختبارات والعينات التي تتجه إلى تحقيق الغاية وهي كما يلي:

- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة؛
- الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات والقوانين والأنظمة؛
- حماية الأصول والموجودات والممتلكات؛
- استخدام الموارد باقتصاد وفعالية؛
- تقدير مدى تحقيق الأهداف المرجوة.

وعليه فإنه يجب على المدقق الداخلي دراسة نظام الرقابة الداخلية من خلال اثبات درجة ثقة النظام المحتملة إذا اتضح بعد ذلك أنها تسير بشكل فعال على مستوى التطبيق، ويتم اعتبار النظام وفقا للترتيب التالي:

- ✓ ممتاز : إذا تمت تغطية جميع المخاطر وبشكل واف بواسطة عمليات مراقبة فعالة جدا؛
- ✓ جيد : إذا تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلا في بعض الإستثناءات القليلة؛
- ✓ مقبول : إذا تمت الإحاطة بجميع المخاطر إلى حد ما من خلال عمليات مراقبة تتسم بالعيوب في بعض الأحيان.
- ✓ ضعيف : إذا لم تتم الإحاطة بجميع المخاطر بالرغم من عمليات المراقبة .(الواردات، 2006، صفحة 144)

ولقد حددت معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدقيقين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، هدف التدقيق الداخلي الرئيسي يتمثل في مساعدة جميع أعضاء المنظمة على تأدية مسؤولياتهم بفعالية، وذلك من خلال تزويدهم بالتحليلات والتوصيات والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها، هذا بالإضافة إلى ما يلي:

- ✓ زيادة قيمة المنظمة و تحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط الاستراتيجيات و توفير المعلومات التي تساعدها في تنفيذ الاستراتيجيات؛
- ✓ تقويم و تحسين فاعلية إدارة المخاطر؛
- ✓ تقويم و تحسين فاعلية الرقابة؛
- ✓ تقويم وتحسين فاعلية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

و يمكن القول أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح .(نوال و صبايحي، 2015، صفحة 13)

المطلب الثالث: خصائص ومعايير ممارسة التدقيق الداخلي

من خلال هذا المطلب سيتم عرض لاهم الخصائص لعملية الدقيق في الفرع الأول، و سنتطرق في الفرع الثاني إلى معايير و ممارسة التدقيق الداخلي.

الفرع الأول: خصائص التدقيق الداخلي.

يمتاز التدقيق الداخلي بجملة من الخصائص و هي:

أولا : التدقيق الداخلي وظيفة شاملة

فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة؛

ثانيا : التدقيق الداخلي وظيفة دورية

حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.

ثالثا : الاستقلالية

رغم أن التدقيق الداخلي وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقلة عن باقي الوظائف الأخرى،

فعلى المراجع أن يكون مستقلا حتى يتسم عمله بالموضوعية. (سعاد، 2008/2009، صفحة 54)

وهناك خصائص أخرى للتدقيق الداخلي تتمثل في :

- ✓ تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص جميع الأنشطة في المنشأة ؛
- ✓ التدقيق الداخلي وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية ؛
- ✓ يمتد نشاط التدقيق الداخلي إلى جميع الرقابات الإدارية، بما فيها الرقابة المحاسبية ، والضبط الداخلي؛
- ✓ تعمل على تقييم الرقابة المحاسبية ؛
- ✓ المدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتحقيقه (جمعة، 2000، صفحة 91)

الفرع الثاني: معايير ممارسة التدقيق الداخلي

اصطلح على معايير التدقيق الداخلي عدة تعاريف منها:

إن معيار التدقيق الداخلي هو" :المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في التدقيق الداخلي، بحيث تمثل نموذج ممارسة التدقيق الداخلي وفقا لما اعتمد من قبل معهد المدققين ."(رباح، 2011، صفحة 122)

وتعرف أيضا" :نموذج أداء ملزم يحدد القواعد العامة الواجب إتباعها عند تنفيذ عملية التدقيق ."(صبح، 2010، صفحة 56)

تم توسيع بيان مسؤوليات التدقيق الداخلي على نحو كبير لشمل عدد كبير من الخدمات المقدمة للإدارة مثل :

- ✓ تدقيق وتقييم سلامة وكفاية أدوات الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية؛
- ✓ التحقق من مدى الإذعان للسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة؛
- ✓ التحقق من مطابقة الأصول للواقع الفعلي وحماية الأصول من الخسارة بكافة أنواعها؛
- ✓ التحقق من سلامة البيانات المحاسبية؛
- ✓ التحقق من جودة الأداء عند الاطلاع بالمسؤوليات المختلفة. (الحسبان، 2009، صفحة 62)

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة وهذا ما يهدد استقرارها ويجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تؤثر سلبا على استمراريتها وتحقيق أهدافها، من خلال ما سبق يتضح لنا ضرورة تحديد مفهوم دقيق وواضح لإدارة المخاطر، وإيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر، فهذا ما سنحاول عرضه في هذا المطلب.

المطلب الأول : مفهوم وأهداف إدارة المخاطر

لقد اختلفت وتعددت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر، فهذا ناتج عن الزوايا التي ينظر إليها، فسنحاول في هذا الفرع تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية وأهداف إدارة المخاطر.

قبل الشروع في تعريف إدارة المخاطر وجب علينا التعريف بالخطر :

عرف على أنه : "أي شيء أو حدث يعيق أهداف المؤسسة " و كذلك "أي فرصة حقيقية غير مستغلة بطرقة جيدة" و أيضا "موقف يوجد فيه تعرض للخسارة".

و من التعريفات السابقة يمكن القول أن الخطر ناتج عن عدم التأكد المرتبط بالأحداث المستقبلية أو التغيرات التي قد تواجه المنظمة، والتي قد تمثل فرصا على المنظمة اغتنامها أو تهديدات يجب التعامل معها حتى تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها المنشودة. (أحمد، 2011، صفحة 32)

الفرع الأول : مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر "على أنها تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب للوسائل بغية لتحقيق الهدف المنشود. (عبدلي، 2012، صفحة 55)

كما تعرف أيضا" :أنها نشاط يمارس بشكل يومي سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، لأن أي قرار ترتبط نتائجه بالمستقبل، وطالما أن المستقبل غير مؤكد فلابد من الاعتماد بشكل ما على مبادئ ادارة المخاطر (عبدلي، 2012، صفحة 27)

كما عرفتها لجنة رعاية المنظمات (COSO) إدارة المخاطر على أنها "عملية يتم تصميمها و تنفيذها من قبل مجلس

الإدارة وجميع العاملين في سياق تنفيذ استراتيجية المؤسسة، لتحديد الأحداث المحتملة التي قد تؤثر عليه وإدارة المخاطر وفقا لمستوى المخاطر المقبولة من قبل المنظمة من أجل زيادة قيمتها " (Bachy Bruno, 2010, p. 81)

كما تعرف أيضا بأنها " :النظام الذي يتم من خلاله توجيه الأنشطة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، بعبارة أخرى هي الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلي أصحاب المشروع أو أصحاب المصالح فيه لتوفير رقابة على المخاطر التي يتعرض لها المشروع بعمله " (الديب، 2012، صفحة 34)

إن إدارة المخاطر تتضمن الأنشطة التالية وأوضح Hamilton :

- ✓ تجميع المعلومات عن الأصول الخطرة بالشركة ؛
- ✓ تحديد التحديدات المتوقعة لكل أصل؛
- ✓ تحديد مواطن الخلل الموجودة بالنظام؛
- ✓ تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنشأة؛
- ✓ تحديد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن الاعتماد عليها لتقليل أو تجنب الخسائر المحتملة ؛
- ✓ تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنشأة الاعتماد في إدارة المخاطر المحتملة.

انطلاقا مما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

– إن إدارة المخاطر لا تعني تجنب المخاطر فقط، فنشاطاتهم ينبغي أن تتضمن أصول المساهمين وحماية عوائدهم.

– المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة خسارة مواردها.

– يمكن تحليل ومتابعة المخاطر في مجال مسؤوليات مدراء الفروع والمصالح باستخدام أد وات وطرق مناسبة على مستوى الشركة.

– إنَ إدارة المخاطر هي عملية قياس أو تحديد أو تقيم الخطر التي تتعرض لها المؤسسة آنيا أو مستقبليا ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة للتعامل معه.

– إنَ إدارة المخاطر هي عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة .

(Hamilton, 1998, pp. 70-78)

إجمالا يمكن تعريف إدارة المخاطر على أنها :

إدارة المخاطر هي مجال التوصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلا، كما تمتد إدارة المخاطر إلى تدبير الأموال الازمة لتعويض المشروع عن الخسائر لكي لا يتوقف العمل و الإنتاج.

الفرع الثاني: أهداف إدارة المخاطر

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد للمؤسسة، حيث لا تقل أهداف وظيفة إدارة المخاطر أهمية عن أهداف القطاعات والأقسام الأخرى في المؤسسة، وبالتالي تقدم معظم المؤسسات التوجيه والإرشاد لصناع القرار.

يطرح معظم الباحثين أهدافا متعددة لإدارة المخاطر والهدفان الرئيسيان يتمثلان في:

- ✓ التخفيف من تأثيرات المخاطرة؛
- ✓ تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

وعليه فإن أهداف إدارة المخاطر تنطوي في أربع نقاط المتمثلة في:

أولا–البقاء والاستمرارية

إن الهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المنظمة، فالهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال، ويمكن ترجمة هذا الهدف في جملة بسيطة" تفادي الإفلاس"؛

ثانيا–استقرار الأرباح :

تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للشركة بخفض التكاليف الناتجة عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته؛

ثالثا –تقليل القلق :

إن القلق يستنزف طاقة هائلة حيث يكون من الأجدر والأحسن أن توظف بشكل أكثر إنتاجية، فراحة البال تأتي من

الأمان الذي يمنحه إستراتيجية إدارة المخاطر؛

رابعا –تعظيم القيمة

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المنظمة. (عاطف، 2008، صفحة 15)

الجدول رقم (1-2): أهداف إدارة المخاطر

أهداف مابعد الخسارة	أهداف ما قبل الخسارة
البقاء	الإقتصاد (التوفير)
مواصلة النشاط	تقليل التوتر
استقرار الأرباح (أو المكاسب)	أداء الالتزامات المفروضة خارجيا
استمرارية النمو	المسؤولية الإجتماعية

المصدر : (حماد، 2007، صفحة 51)

المطلب الثاني : قواعد إدارة المخاطر و مصادر مخاطر الأعمال

لا يكفي الحديث عن قاعدة واحدة لادارة المخاطر فلابد من التقيد بعدة قواعد، و كذلك تعدد الأطراف التي يمكن أن تكون مصدرا للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة.

الفرع الأول : قواعد إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة، تم توجيه متزايد لصياغة مبادئها وتقنياتها وذلك بتوفير قواعد إرشادية متصلة بعملية اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المخاطر وقد كان من أول الإسهامات المقدمة لمجال إدارة المخاطر لتطوير مجموعة من القواعد وهذه القواعد هي:

أولا– القاعدة الأولى" لا تجازف بأكثر ما تستطيع تحمل خسارته"

ورغم أن هذه القاعدة لا تقول لنا بضرورة ما ينبغي عمله بشأن مخاطرة معينة، إلا أنها تقول أي المخاطر يجب القيام بشيء حيالها وإذا بدأنا بالقرار بأنه عندما لا يتم عمل شيء حيال مخاطرة معينة، فإن المؤسسة تحتفظ باحتمال نشوء خسارة من

تلك المخاطر، فإن تقرير المخاطر التي يجب عمل شيء بشأنها خلاصته لا يمكن الاحتفاظ بها.

ثانيا– القاعدة الثانية" فكر في الاحتمالات"

إن الفرد الذي يمكنه أن يقرر احتمالية حدوث خسارة ما يكون في وضع أفضل يمكنه من التعامل مع المخاطر في حين يحدث العكس عند افتقاده لمثل هذه المعلومات، مع ذلك فإن احتمال حدوث أو عدم حدوث الخسارة أقل الأهمية من الشدة المحتملة إذا حدثت خسارة وحتى عندما يكون احتمال الخسارة ضعيفا، فإن الاعتبار الأساسي يكون الشدة المحتملة ولا يعني ذلك القول بأن الاحتمالية المرتبطة بالتعرض المعين ليست أحد الاعتبارات عند تقرير ما يجب عمله بشأن تلك المخاطرة.

3–القاعدة الثالثة" لا تجازف بالكثير مقابل القليل"

توفر القاعدة الأولى توجيها فيما يتصل بالمخاطر التي ينبغي تحويلها(أي تلك المخاطر التي تنطوي على خسائر كارثية لا يمكنه التقليل من الشدة المحتملة فيها) ، أما القاعدة الثانية فتقدم توجيها بشأن المخاطر التي ينبغي عدم التأمين ضدها (وهي التي تكون احتمالية الخسارة مرتفعة جدا فيه) ومع ذلك تظل فئة متبقية من المخاطر يلزم لها قاعدة أخرى تقتضي القاعدة الأولى في جوهرها أن تكون هناك علاقة معقولة بين تكلفة تحويل المخاطرة والقيمة التي تعود على المحول.

تنبغي عدم الاحتفاظ بالمخاطر عندما تكون الخسارة المحتملة كبيرة (كثيرة) بالنسبة للأقساط الموفرة من خلال الاحتفاظ (قليله) . (عبدلي، 2012، صفحة 35)

الفرع الثاني: مصادر مخاطر الأعمال.

تتعدد الأطراف التي يمكن أن تكون مصدرا للمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة، وفيما يلي عرض لهذه الأطراف

أولا : البيئة الخارجية للمؤسسة

وتشمل الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والثروات الاجتماعية، إضافة إلى التغيرات التي تحدث في بيئة الأعمال، أن مجمل هذه التغيرات تتطلب المتابعة والمراقبة من قبل المدقق (الداخلي والخارجي) بهدف دراسة تأثيرها على النتائج النهائية لعمليات المؤسسة، فيما إذا كانت ستمنع المؤسسة من تحقيق أهدافها مثل:

- ✓ التغييرات التي تحدث في رغبات وأذواق الزبائن المتعلقة بمنتجات المؤسسة؛

- ✓ وجود سلع جديدة بديلة للسلعة التي تنتجها وتسوقها المؤسسة؛
- ✓ من التغييرات التي تحدثها التطورات التقنية المتلاحمة؛
- ✓ شدة المنافسة؛
- ✓ التغييرات التي تحدث في سوق العمل، وأسواق الموارد الخام ورأس المال، والتكاليف؛
- ✓ بعد التغييرات التي تحدث في المناخ السياسي والثقافي؛
- ✓ التغييرات التي تحدث في التشريعيات التي تنظم العمل في قطاع الأعمال؛
- ✓ بعد التغييرات التقنية والاتصالية (التكنولوجية).

ثانيا : العمليات التشغيلية

وتشمل الضعف الذي قد يصيب عمليات الإنتاج والتسويق وغيرها داخل المؤسسة مثل:

- ✓ ضعف وعدم فاعلية النشاطات داخل المؤسسة؛
- ✓ فقدان أو تراجع موجودات المؤسسة الناجمة عن الاختلاس والسرقة، وتأكلها وتقادمها وهذه المخاطر لا تشمل الموجودات الملموسة فحسب بل تشمل أيضا غير الملموسة، مثل السمعة والبراءة الاختراع والكفاءات والمهارات التي تخسرها المؤسسة، وعند ترك أحد العاملين الأكفاء العمل فيها أو غيابه، إضافة إلى أنها تشمل انخفاض معنويات العاملين لديها؛
- ✓ فقدان أو تراجع قاعدة السوق المتمثلة في الزبائن، ودرجة رضاهم وولائهم لمنتجات وخدمات المؤسسة وجودة المنتج الخدمة؛
- ✓ عدم ملائمة الحوافز التي تدفع للعاملين والشركاء والتجاريين؛
- ✓ فقدان السمعة الناجمة عن سلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية وممارسات غير مقبولة من قبل العاملين أو الإدارة، أوالشركاء التجاريين؛
- ✓ إن مجمل المتغيرات السابقة الذكر شأنها أن تؤثر على أعمال المؤسسة، وبالتالي بات مطلوب من المدقق الداخلي الالتفات إليها، ومراقبتها والعمل على تقديم تصورات تتعلق بدرجة تأثيرها على النتائج النهائية للمؤسسة، التي ستنعكس بالضرورة على العمليات المحاسبية

- ✓ ثالثا- المعلومات:

وتشمل العديد من الجوانب ذات العلاقة بإدارة وأمن واختراق المعلومات المتعلقة بالمؤسسة، ومنها:

- ✓ اختراق قواعد البيانات والمعلومات ذات العلاقة بعمليات المؤسسة، أو الدخول أو الإطلاع عليها من قبل أشخاص غير مصرح لهم ذلك؛
- ✓ عدم ملائمة السجلات المستخدمة في العمليات المحاسبية والإدارية؛
- ✓ عدم مصداقية وثبات وتكامل المعلومات ذات العلاقة بعمليات المؤسسة الداخلية؛
- ✓ مصداقية التقارير المالية، والتي تشمل عدم اكتمال ومصداقية المعلومات المالية المستخدمة في عمليات اتخاذ القرارات؛
- ✓ تم القراءة الخاطئة للقوانين والأنظمة الناظمة للمعلومات المالية، والرقابة الداخلية والسلامة العامة وتنظم العلاقة مع العاملين والبيئة، وشروط العقود والاتفاقيات، سواء كانت هذه القراءة قصدية بهدف الالتفاف عليها أم غير قصدية والناجمة عن عدم المعرفة والجهل؛
- ✓ عدم كيفية وملائمة المعلومات المتعلقة بفشل إخفاقات الإدارة والعاملين والشركاء التجاريين والمخالفة القوانين والأنظمة المطبقة؛
- ✓ إن هذه العوامل تؤثر أيضا بشكل ملموس على تحقيق أهدافها، وبالتالي تشكل أحد مصدر المخاطر التي يمكن أن تؤكد على سير عمل المؤسسة، و من شأن مراقبتها ووضع الخطط لتجاوزها إذ تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها. (موسى، 2012، الصفحات 27-28)

المطلب الثالث : خطوات و إجراءات إدارة المخاطر

من خلال هذا المطلب سيتم عرض لاهم الخطوات عملية إدارة المخاطر في الفرع الأول، و سنتطرق في الفرع الثاني إلى إجراءات تقويم المخاطر.

الفرع الأول: خطوات عملية إدارة المخاطر:

إنَ عملية إدارة المخاطر هي من الوظائف الأساسية في المؤسسة، حيث تعمل على فحص وتحليل شامل لكل أنواع المخاطر التي تعترض نشاطها فهي تشمل خمس خطوات أساسية وهي كالآتي:

أولا- تحديد المخاطر :في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية أو المشاكل بحد ذاتها، فعندما يتم ذلك يسهل تحديد الخطر؛

ثانيا- تحليل المخاطر :ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الأصلية؛

ثالثا- تقيم المخاطر :وهو تحديد عنصر الخطر، والآثار التي يحدثها كل خطر، واحتمال حدوث الخطر، فأحيانا يكون سهلا قياسها وأحيانا يتعذر ذلك؛

رابعا – التعامل مع المخاطر :بعد أن تم عملية التعرف على المخاطر وتحليلها وتقييمها،ة بحيث يمكن للمؤسسة أن تدير هذه المخاطر ضمن خمس نتائج محددة وهي كالتالي:

أ- تجنب المخاطر ومعالجتها :أن تستطيع الإدارة تجنب المخاطر كليا، وبالتالي إلغاء أثرها.

ب- مراقبة المخاطر :وتأتي في حالة عدم قدرتنا على حل الخطر أو تجنبه، وهي عبارة عن مخاطر بسيطة وتتلاشى بمرور الزمن؛

ج- نقل المخاطر : وتأتي هذه العملية عادة في التأمين، أي نقلها من طرف إلى طرف ثاني؛

د- معاجة الأثر : وتأتي في هذه العملية عدم قدرة المؤسسة على حل الخطر لكن تمتلك القدرة على معالجته؛

ذ- مشاركة المخاطر : وتأتي في هذه العملية أن تكون هناك مخاطر يمكن التشارك مع أطراف أخرى تقليل أثرها علينا، أو بناء خطة جماعية، من خلال التشارك مع مؤسسات أخرى أو أجهزة الدولة.

خامسا – المراقبة والمتابعة الدورية :وتتم لاكتشاف أي مصدر خطر جديد أو فشل التحكم في المخاطر السابقة. (رحو، 2012، صفحة 78)

الفرع الثاني : إجراءات تقويم المخاطر :

تخطر تقويمات المخاطر اتخاذ القرار بالإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر أي تجنب المخاطر وازالتها وتقليلها، وتحسينها، ومراقبتها بصفة عامة، ويمكن إجراء تقويمات المخاطر على مستويات تنظيمية مختلفة، تتراوح من الإستراتيجية العريضة على مستوى المنشأة (عمل نمط المخاطر) إلى أنشطة التشغيل التفصيلية، ويمكن أن توجد حاجة إلى تقويم مخاطر إبتدائي تقريبي

بغرض تحديد أولويات المخاطر حتى يمكن أن يستمر التطوير والتخطيط الإستراتيجي على أساس رشيد. ويمكن أن تتبع تقويمات مخاطر تفصيلية أكثر كجزء من عملية اتخاذ قرار أوسع تشمل اختيار الاستجابات العلمية وتنفيذها.

ويمكن أن يسعى تقويم المخاطر إلى الإجابة على أسئلة من ضمن الأسئلة التالية:

- ما طبيعة المجازفات، وقسوة وترجيح التوابع غير المرغوب فيها؟
- هل جهود مراقبتنا لمخاطر الحالية فعالة؟ كه ما درجة المخاطر أي، كم يبلغ حجمها؟
- هل المخاطر مقبولة؟
- ما الذي يجب عمله، إذ وجد، بالنسبة إلى ذلك؟
- ما الذي يمكن عمله بالنسبة إلى ذلك ؟ وما خيارات المراقبة؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، والأسئلة المرتبطة بها، يأخذ إجراء تقويم المخاطر الشكل التالي بصفة عامة:

- تعريف حدود ما يتم تقويمه، المجازفات، والتهديدات، و وصفها.
- تحديد إذا كان إجراء المراقبة مطلوب، و إذا كان هذا هو الحال، ماهو الإجراء، وكيف تحليل تأثيرات المجازفة، وتوابعها، وتقدير ترجيحات الحدوث، والنواتج غير المرغوب فيها أي ما إمكانية الخطر؟
- تقدير قيم الخطر؟
- تقويم قيم المخاطر عن طريق تخصيصها لفئات المخاطر أي هل الإحتمال الشامل للضرر مرتفع أو متوسط، أو منخفض؟
- تحديد إذا كانت المخاطر مقبولة، أو غير مقبولة عن طريق مقارنة قيم المخاطر مع معايير القبول.

(سرور، 2007، الصفحات 70-71)

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي و دوره في إدارة المخاطر

هناك دور مهم للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الإقتصادية و زاد الإهتمام بهذا الدور بعد الأزمة المالية لسنة 2008، فقد أجبرت الضغوط التنظيمية و الإقتصادية إلى زيادة الإهتمام بالمخاطر التي تتعرض لها و متابعتها للتخفيف منها و إتباع نهج أكثر شمولية لإدارتها، وللتدقيق الداخلي دور فعال في المؤسسات لضمان الكفاءة و الفعالية و تقييم المخاطر التي تؤثر على الأهداف، و عليه سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في المطلب الأول و في المطلب الثاني للعلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر و في المطلب الثالث تطرقنا إلى دور االتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر .

المطلب الأول: منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

على الرغم من اختلاف طبيعة أعمال المؤسسات وتفاوتها، فإن مخاطر الأعمال تتحدد في هذه المؤسسة بشكل متشابه إلى حد ما، باعتبار أن الأسباب التي تعمل على منع المؤسسات من تحقيق أهدافها متشابهة، وهذه المخاطر تكمن في بيئة الأعمال والعمليات التشغيلية والمراقبة، الأمر الذي يتطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل المؤسسة، وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية، بمعنى أن على المحقق أن يقوم بعمليات تحليل وتقييم لطبيعة العمليات التشغيلية للمؤسسة للوصول إلى استنتاجات واستخلاصات تتعلق بفاعلية واستمرارية هذه العمليات التشغيلية وذلك من خلال إستخدام العديد من الأساليب والتقنيات.

إن منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، تعتمد على القناعة التي تشير إلى أن فعالية التدقيق تزداد من خلال الفهم المتأني لأهداف المؤسسة قيد التطبيق، لأن المخاطر يمكن أن تحول دون أن يتم تحقيق هذه الأهداف يتبع ذلك الأخذ بعين الإعتبار مخاطر الأعمال، حيث أن مناهج التدقيق تقوم بعملية تصفية لهذه المخاطر التي من الممكن أن تؤثر على القوائم المالية قيد التدقيق لتقليل أخطاء إعداد القوائم المالية.

لقد تم اقتراح طريقة للتدقيق قائمة على مخاطر الأعمال تدعى (من أعلى إلى أسفل)، تبدأ من عمليات المؤسسة وتنتهي في القوائم المالية، وتشمل فعالية التدقيق، وخدمات الزبائن والتحكم بشكل أفضل في عمليات المؤسسة وملاءمتها مع المتطلبات على مستوى الدولي. ويركز هذا المنهج على توجيه الجهود التدقيقية على النقاط المناطق التي تتواجد فيها المخاطر الهامة غير المسيطر عليها. أما الأخطار الهامة غير المكتشفة والمتبقية فيتم تحديدها من خلال الرؤية الشمولية

للمؤسسة قيد التدقيق والتي تشمل بناء نموذج ذهني لعمليات المؤسسة يغطي مختلف عناصرها، والإستراتيجيات التي يتم تطبيقها لتحقيق أهدافها.

هناك نقطتان هامتان ذوات علاقة بعملية فحص المؤسسة وفق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال تتمثل الأولى في أن على المدققين أن يحددوا ويتفهموا أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية، حيث يشمل أساليب الرقابة الإستراتيجية الإدارية مختلف الأهداف والخطط الأساسية المستقبلية للمنشأة قيد التدقيق والعمليات التشغيلية والتحالفات مع المؤسسة أخرى يتم إستخدامها لإدارة المخاطر الإستراتيجية الهامة والحرجة – أما النقطة الثانية فتتمثل في أن على المدققين الداخليين ومن خلال إختيارهم لعمليات الرقابة على المخاطر ضمن العمليات التشغيلية الهامة والحرجة، عليهم أن يقدروا نوع وحجم مخاطر الأعمال المتبقية (التي لم يتم إكتشافها) والتي يمكن أن تؤثر على دقة وعدالة القوائم المالية. (مبيضين و نظمي، 2014، الصفحات 23-24)

الشكل رقم (1-1): منهجية التدقيق القائم على مخاطر الأعمال.

<table>
<tr><td>تحليل المخاطر الخارجية</td><td>التحليل اللإستراتيجي
↓
مخاطر الأعمال الاستراتيجية</td><td>نماذج الأعمال التنظيمية</td></tr>
<tr><td colspan="3">تقييم المخاطر</td></tr>
<tr><td>تحليل المخاطر الداخلية</td><td>تحليل العمليات التشغيلية
↓
مخاطر الأعمال التشغيلية</td><td>خرائط العمليات</td></tr>
<tr><td colspan="3">تقييم المخاطر</td></tr>
<tr><td colspan="3">مخاطر خطأ
↓
مخاطر التدقيق و تطبيقاتها</td></tr>
<tr><td colspan="3">↓</td></tr>
<tr><td colspan="3">التحقق و التأكد من الظروف القائمة</td></tr>
</table>

المصدر : (مبيضين و نظمي، 2014، صفحة 25)

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

لقد تحول التدقيق الداخلي من الدور التقليدي (التدقيق المالي) إلى دور (التدقيق الإداري) ثم كان التركيز على إضافة قيمة للوحدة الاقتصادية متمثلة في تدقيق إدارة المخاطر لمساعدة الإدارة في تحقيق أهدافها، ويقع ضمن مسؤولية التدقيق الداخلي عملية تقيم أنظمة الرقابة الداخلية الأمر الذي يتطلب منح الصلاحيات اللازمة لإعداد المنهج واختيار آلية التقييم لضمان المستوى الكافي من الاستقلالية، وإجراء تقييم فعال وموضوعي لعمليات الوحدة الاقتصادية.

فالعلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر مترابطة ومتفاعلة في هذا المجال ويكمَل كل منهما الآخر، وفيما يلي أوجه الترابط فيما بينهما:

أولا– مرحلة تخطيط عملية التدقيق

يعتبر جمع المعلومات هي الخطوة الأولى في عملية التخطيط وذلك من خلال المقابلات والدراسات والاستفسارات، فالغرض الأساسي من مرحلة التدقيق ليس معرفة كيفية إعداد خطة فعَالة بل معرفة كيفية بناء خطط على أساس المخاطر؛

ثانيا– مرحلة التنفيذ

تهتم إدارة التدقيق الداخلي في مرحلة التنفيذ باختبار مدى التزام إدارة المنشأة بالضوابط الداخلية والخطط الموضوعة، ومدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بكفاءة وفعالية، وقدرتها على تقليل وتجنب المخاطر وبناء على هذه الحالة يتم وضع التوصيات اللازمة من قبل المدقق الداخلي لزيادة فاعلية الضوابط الداخلية الموضوعة؛

ثالثا– مرحلة كتابة الملاحظة في أوراق العمل

يقوم المدقق بتدوين الحقائق في أوراق العمل وكذا المعلومات المتعلقة بالمخاطر حيث يتم وضع توصيات تتعلق بشكل خاص بمعالجة خطر معين مثل عدم الامتثال للوائح الداخلية؛

رابعا –كتابة التقرير

بعد أن يدون المدقق ملاحظاته واستنتاجاته في أوراق العمل، يتم الإفصاح في تقريره عن المخاطر ويتم إبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العليا بذلك، وعلى الإدارة إصدار تعليمات إلى إدارة المخاطر بشأنها لكي تقوم الأخيرة بإجراء التقييم والتوضيح والإفصاح عنها للإدارة حول احتمال التعرض للخسارة ووضع الحلول حول كيفية تفاديها أو التقليل من آثارها؛

خامسا– المتابعة

يتم في هذه المرحلة متابعة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المدقق حيث يتم متابعة وتقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية عن طريق الاختبار والتقييم على أساس المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية، بهدف السيطرة على المخاطر الهامة وإدارة كفاءتها.

من خلال ما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر، فيتم العمل بعد ذلك على محورين أساسين هو دعم الإدارة مباشرة عبر تقارير أولية للجهات ذات العلاقة، والثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز وتكثيف الاجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع المخاطر حولها . (ابراهيم، 2016، صفحة 68)

المطلب الثالث : دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

لا شك أن التدقيق الداخلي يلعب دورا محوريا في التعامل مع المخاطر حيث أشار معهد المدققين الداخلية إلى أن تقييم وإدارة المخاطر تعتبر ضمن واجبات واختصاصات المدقق الداخلي حيث نص المعيار رقم 2110 إلى:

أن المدير التنفيذي لدائرة التدقيق الداخلي عليه القيام بوضع خطط التدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة في تحديد أولويات أنشطة دائرة التدقيق الداخلي وبالتالي اتساقها مع الأهداف العامة للمنظمة حيث أشار إلى أن المدقق الداخلي يجب أن يطور فهمه الخاص بخصوص المخاطر التي قد تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها وأن يقوم بعد ذلك بإعداد خطة تحتوي كيفية مواجهة والتخفيف من أثار هذه المخاطر إن لم يكن بالإمكان تلاقيها نهائيا.

المفهوم الجديد للتدقيق الداخلي يشير بوضوح إلى دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر وتركز الأدبيات الحديثة في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر على أنها تدخل في نطاق التدقيق الداخلي حيث يشارك المدقق الداخلي في هذه العملية إدارة المخاطر إلا أنه قد يختلف دور المدقق الداخلي من مؤسسة لأخرى.

لخص إطار كفاءة التدقيق الداخلي الصادر عن معهد المدققين الداخليين بأن دور المدقق الداخلي يتمحور في ثلاث مناطق رئيسية، وهي مساعدة المدراء في تقييم المخاطر ومساعدتهم في كيفية الاستجابة والتعامل مع هذه المخاطر، ومن ثم تزويد لجنة التدقيق بتأمين موضوعي عن مدى نجاح المنظمة في التعامل مع المخاطر.

كما أنه يجب على التدقيق الداخلي القيام بمساعدة الإدارة وذلك بتزويدها بالبيانات والمعلومات عن مختلف أنشطة المنظمة والتي من المتوقع حدوث مخاطر فيها مع تقديم النصح للإدارة بصورة تقارير دورية ومتابعة هذه التقارير وما ورد فيها، إلى أن المدقق الداخلي كذلك عليه القيام بتقييم كفاءة وفعالية الإدارة العليا في إدارة المخاطر وعليه أن يقدم لها الدعم الفعال من خلال المشاركة في تحديد جوانب الخطر الهامة والوسائل المناسبة للرقابة عليها ومتابعة أداء الإدارة والتقرير عن ذلك إما لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.

وعمليا قد يتضمن دور المدقق الداخلي كل أو بعض ما يلي: به تركيز عمل المدقق الداخلي على الأخطار الهامة، التي تم تحديدها بواسطة الإدارة، ومراجعة عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسة؛ كمنح الثقة في إدارة المخاطر؛ دكتر تقديم الدعم الفعال والمشاركة في عمليات إدارة المخاطر؛ كتسهيل أنشطة تحديد وفحص الأخطار وتعليم العاملين بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي؛ كه تنسيق عملية إعداد تقرير المخاطر المقدم لمجلس الإدارة ولجنة المتابعة الداخلية.

وإن عملية إدارة المخاطر تبدأ بعملية تحديد وتقييم المخاطر المحيطة بالمؤسسة وترتيبها حسب درجة الخطورة، ومن ثم تحديد التهديدات والفرص المحتملة. وأمام المدققين الداخليين تحدي كبير حول إدارة المخاطر، ويتمثل في مساعدة الإدارة على تحديد الأخطار المحيطة بالأعمال ومساعدتها على الاستجابة لهذه المخاطر حسب التحديد وفي نهاية تقديم تأكيد للجنة التدقيق على أن المنظمة قامت بمواجهة هذه الأخطار بالكفاءة المطلوبة من عدمه.

وأهم المخاطر التي يتولى المدقق الداخلي تقييمها والمشاركة في تحليلها وإدارتها: عدم دقة المعلومات المالية والتشغيلية؛ الفشل في إتباع السياسات والخطط والإجراءات والقوانين؛ ضياع الأصول من الاستخدام غير الاقتصادي وغير الكفء للموارد ،الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعة.

مما سبق نستخلص أن التدقيق الداخلي يحتاج لدراسة وتحديد وتقييم المخاطر ليتم العمل بعد ذلك على محورين أساسين هما الأول هو دعم الإدارة مباشرة عبر التقارير الأولية للجهات ذات العلاقة والثاني أخذ عوامل المخاطر في الاعتبار عند وضع خطة التدقيق وتركيز وتكثيف الإجراءات في المناطق التي تتميز بارتفاع حولها. (المدلل، صفحة 121)

خلاصة الفصل الاول :

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسة الإقتصادية ، حيث تعمل على حماية أصولها وأموالها ،وكذا المساهمة بشكل كبير في تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس كفاءة إستخدام الموارد المتاحة واضافة قيمة للمؤسسة، و تعد إدارة المخاطر ذات أهمية بالغة في الوقت الحاضر، ولها دور في نجاح واستمرارية المؤسسة في نشاطها، من خلال تقييمها والتعامل معها، إذ تعتبر عنصرا حيوي وهام وذلك من خلال حالة عدم التأكد بخصوص الأحداث والنتائج التي يمكن أن تحدث تأثيرا جوهريا على تحقيق أهدافها وإستراتيجيات المؤسسة.

فالتدقيق الداخلي له دور فعال في إدارة المخاطر والتقليل منها، من خلال التنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر، فهما يكملان بعضهما البعض مع الحفاظ على استقلالية كل منهما.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد تطرقنا في الجانب النظري لكل من مفهوم التدقيق الداخلي ومفهوم إدارة المخاطر، وتبين أن هذه الأخيرة توسع إستخدام تقنياتها في مختلف المؤسسات، وأن عملية إدارة المخاطر تبدأ عملها بتحديد المخاطر وتقييمها وترتيبها حسب درجة الخطورة، وكذلك للمدقق الداخلي تحدي كبير حول إدارة هذه المخاطر.

سنتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذه الدراسة، و ذلك من خلال وصف منهج الدراسة و أفراد مجتمع الدراسة و عينتها، و كذلك أداة الدراسة المستخدمة و طرق إعدادها، و صدقها و ثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أدوات الدراسة و تطبيقها، و أخيرا المعالجات الإحصائية التي إعتمد عليها الباحث في إختبار تحليل فرضيات الدراسة.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية أرتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الاول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثاني : تحليل فقرات الإستبيان واختبار الفرضيات.

المبحث الاول : الطريقة و الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية.

يتناول هذا المبحث عرض للطريقة المتبعة في هذه الدراسة من خلال التعرف على مجتمع وعينة البحث، وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الاول : التحليل الوصفي لعينة الدراسة .

لما كان هدف الدراسة هو التعريف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر للمؤسسة و ذلك بالتطبيق على بعض المؤسسات الاقتصادية، قام الباحثين بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وذلك لأن المنهج الوصفي التحليلي يهدف إلى دراسة الظاهرة، وجمع الحقائق و المعلومات عنها و من ثم تحليلها للوصول إلى النتائج و التوصيات .

أولا : مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية ومصادر البيانات الأولية وذلك كما يلي:

1- مصادر البيانات الثانوية: تم الحصول على البيانات عن طريق المصادر الثانوية في الكتب والمذكرات، والملتقيات، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والمجلات العلمية.

2- مصادر البيانات الأولية: وتمثلت هذه المصادر في تصميم استبيان ومن ثم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الإحصائي "spss v20"

ثانيا- مجتمع و عينة الدراسة

استند في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون أفرادها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية و العملية، وقدرة الحكم على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر و تقليل من حالة عدم التأكد، و قد شمل مجتمع الدراسة عينة من مراجعين و محاسبي المؤسسات، ومن أساتذة جامعيين متخصصين في المحاسبة و التدقيق ، بالإضافة إلى المحاسبين المعتمدين و محافظي الحسابات، وقد تم توزيع اسبيان الدراسة على العينة لتمثل مجتمع الدراسة، كما أنه لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 40 استبيان، بعد عملية الفرز و التبويب و التنظيم تقرر الإبقاء على 30 إسبيان من مجموع الاسبيانات لتمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا بإقصاء الاسبيانات المقدرة بـ: 10 إستبعدت كلها لعدم

الإجابة عليها.

جدول رقم (2– 1) : الإحصائيات الخاصة بإستمارة الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	التكرار	النسبة
عدد الاسبيانات المعلن عنها	40	%100
الاسبيانات الملغاة	10	%25
الاستبيانات الصالحة	30	%75

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الاستبيان

المطلب الثاني : خصائص و سمات عينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم عرض خصائص و سمات عينة الدراسة .

أولا : المعلومات الشخصية

1- العمر : يبين الجدول رقم (2-2) أن 56.7% من عينة الدراسة قد بلغت أعمارهم من 30 سنة إلى 39 سنة و 33.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أقل من 30 سنة، و 6.7 %من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم أكثر من 50 سنة و 3.3% من عينة الدراسة تراوحت أعمارهم ما بين 40 و 50 سنة .

جدول رقم (2-2) : توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية :

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
السن	أقل من 30 سنة	10	33.3
	من 30 إلى 39 سنة	17	56.7
	من 40 إلى 50 سنة	1	3.3

	أكثر من 50 سنة	2	6.7
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

الشكل رقم (2-1) :توزيع أفراد العينة حسب الفئات العمرية .

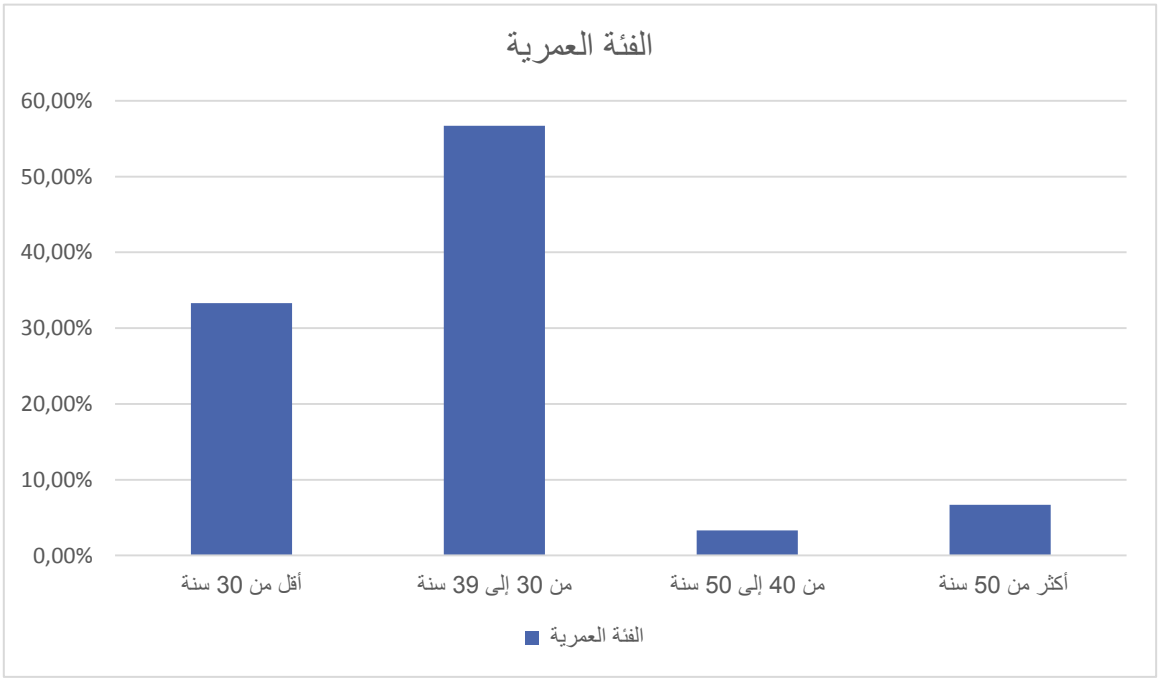

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20"

2- المؤهل العلمي :يبين لنا الجدول رقم (2-3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي، يلاحظ من الجدول السابق الذي يوضع توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي، نجد أن الحاملين لشهادات ليسانس هي 40% من عينة الدراسة، أما بالنسبة للأفراد الحاملين شهادة ماجيستير فقد بلغت النسبة 36.7 % من عينة الدراسة، أما الأفراد المتحصلين على شهادة دكتوراه بلغت نسبتهم 23.3% في حين أن الأفراد الذين لديهم شهادة ماستر فهي منعدمة، و النسب المتحصل عليها تعد مؤشرا إيجابيا على الفهم الكافي لأسئلة الإستبيان بشكل جيد والشكل (3-3) يوضح ذلك.

جدول رقم (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الأكاديمي.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل الاكاديمي	ليسانس	12	40
	ماستر	0	0
	ماجيستر	11	36.7
	دكتوراه	7	23.3
	أخرى	0	0
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل الاكاديمي .

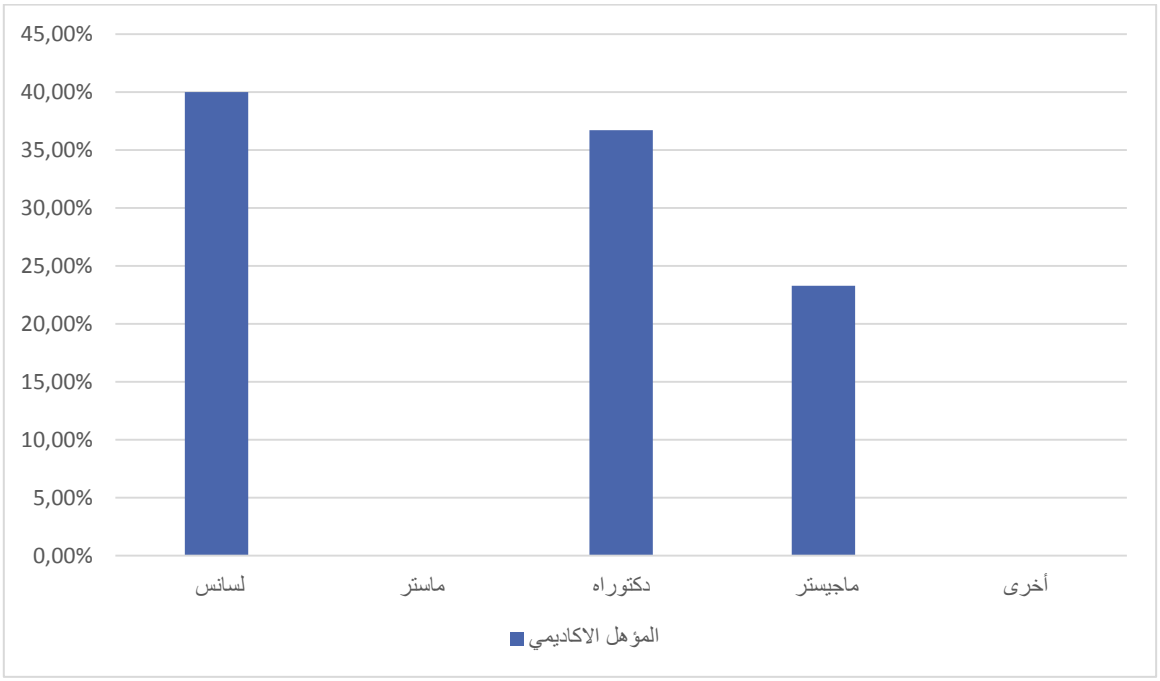

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

3-سنوات الخبرة المهنية : يبين الجدول رقم (2-4) أن عينة الدراسة كانت على مستوى خبرة عالية حيث تبين أن نسبة 43.3% من أفراد العينة خبرتهم تقل عن 5 سنوات، و 30% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم من 5 إلى 9 سنوات، و 20% من العينة بلغت سنوا الخبرة لديهم من 10 إلى 14 سنة، و 6.7% من العينة بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة.

جدول رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	13	43.3
	من 5 إلى 9 سنوات	9	30
	من 10 إلى 14 سنة	6	20
	أكثر من 15 سنة	2	6.7
	المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل (2-3): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

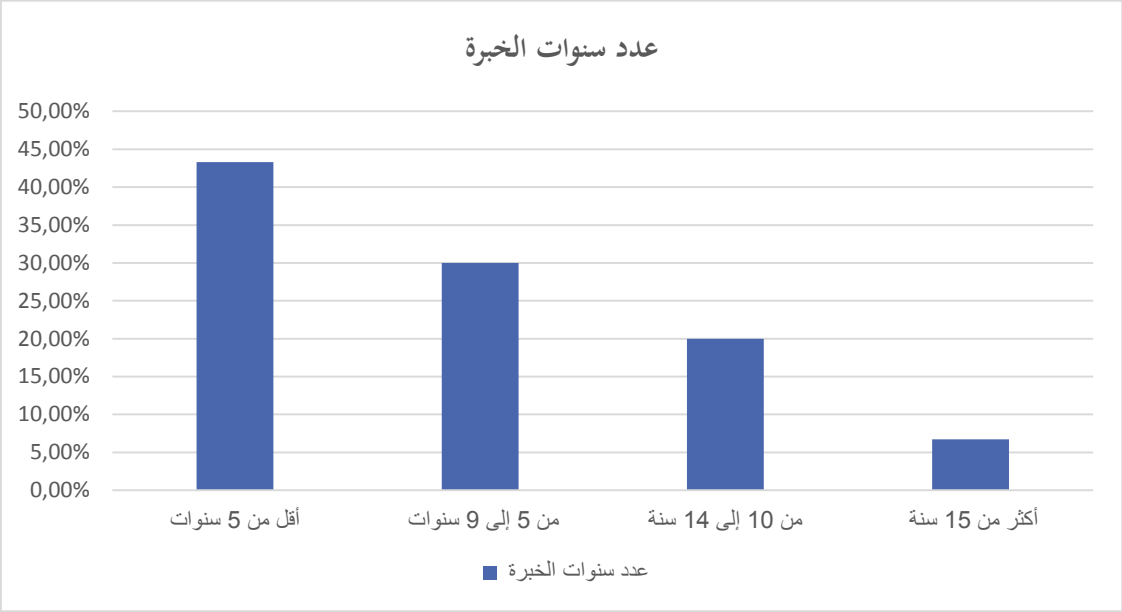

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

4- المسمى الوظيفي : يبين الجدول رقم (2-5) أن 33.33% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مراجع داخلي" و 26.7% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم " أستاذ جامعي" ، و 20% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لهم "مساعد مدقق داخلي" و 20% من عينة الدراسة لهم مدقق رئيسي.

جدول رقم (2-5): توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
المؤهل الاكاديمي	أستاذ جامعي	8	26.7
	مدقق داخلي	10	33.3
	مساعد مدقق داخلي	6	20
	مدقق رئيسي	6	20
المجموع		30	100

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

الشكل رقم (2-4 توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الممارسة

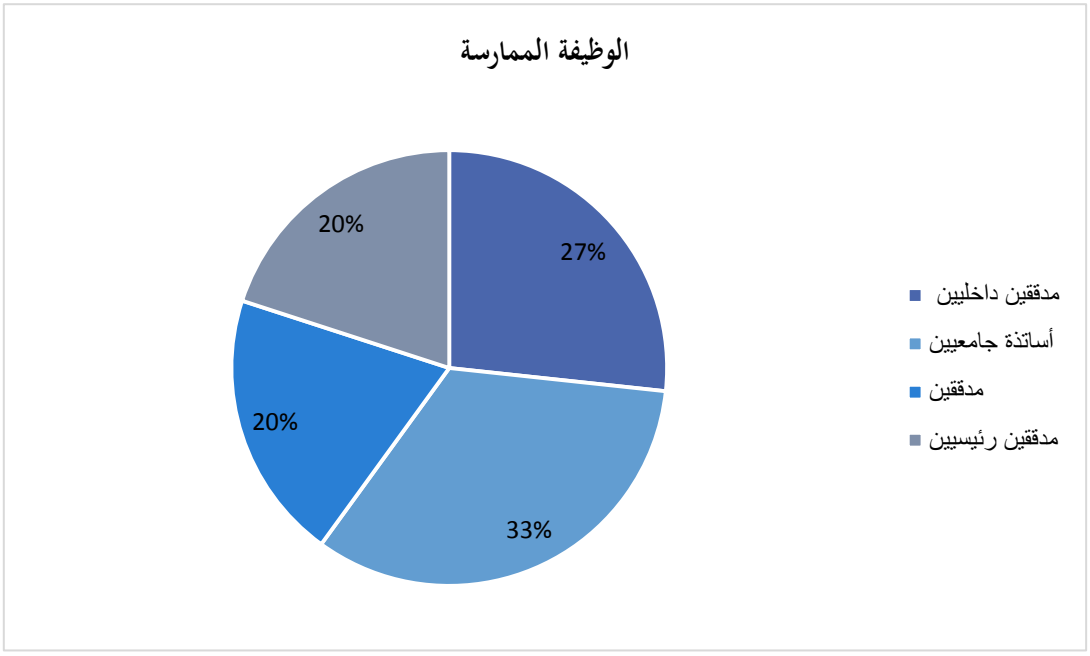

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات " spss v20 "

المطلب الثالث : أساليب الإحصائية المستخدمة.

فرع الاول : أساليب الإحصائية المستخدمة

للإجابة على تساؤلات الدراسة تمت المعالجة الإحصائية للبيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان وذلك باستخدام الحزم الإحصائية SPSS وقد استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1– معامل الثبات الفا كرونباخ : يستخدم لقياس قوة العلاقة بين الفقرات واتساقها، حيث أن معامل الثبات يأخذ قيمة تكون محصورة بين 0 و 1، فإذا كانت قيمة معامل الثبات مرتفعة فإن هذا يعتبر مؤشرا جيدا على ثبات الاستبيان، وبالتالي صلاحية وملائمة هذا الاستبيان، وكما هو معروف بان معامل الفا كرونباخ يكون مقبولا إبتداءا من 0.60 .

2– إستخدام التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري : من اجل وصف خصائص مفردات الدراسة وكذلك لوصف اتجاهات الدراسة نحو جميع العبارات المحاورين الرئيسيين في موضوع الدراسة، ليتم عرض وتحليل النتائج واجابات افراد العينة.

3–معامل الارتباط لبيرسون: وهو مقياس العلاقة الثنائية الخطية للمتغيرين.

4–سلم ليكرت الخماسي: يعتبر من مقاييس الاتجاه التي تعمل على تحديد ما يعتقده أو ما يشعره أو ما يدركه الفرد عن نفسه كما يقيس الاتجاهات نحو الذات أو نحو الاخرين أو نحو أنشطة معينة أو اتجاه واقع معين ولقد تم توزيع الأوزان على البدائل الخمس:

جدول رقم (2–6): سلم ليكارت ذو البدائل الخمسة.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر : (عزة، صفحة 540)

المطلب الرابع : قياس مدى صدق وثبات الإستبيان.

يقصد بصدق الإستبيان أن تقيس أسئلة ما وضعت لقياسها، وقمنا بالتأكد من صدق الإستبيان بطريقة واحدة وهي :

الصدق البنائي: لقد تم الإكتفاء بالصدق البنائي و تم حساب معامل الصدق وهو الجذر التربيعي المعامل الثبات ألف كرومباخ، حيث يقيس ثبات أداة الدراسة، الحالية أو في ظروف متشابهة، وعلى نفس عينة البحث من قبل الباحثين نفسهم أو من قبل باحثين فإننا سنحصل على نفس النتائج، ولقد تم توضيح قيمة معادل الثبات ومعامل الصدق لأداة الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (2 – 7) : نتائج الاختبار ثبات و صدق أداة الدراسة

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	درجة مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة	09	0.677	0.822
2	العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر	10	0.802	0.895
إجمالي فقرات الاستبيان		19	0.858	0.926

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد من مخرجات " spssv20 "

تبين النتائج أن معامل الثبات ألف كرومباخ لبنود الإستمارة قد بلغ 85.8% وهي تزيد عن نسبة المقبولة (60%) مما يدل على وجود إتساق بين أسئلة الإستمارة الموجهة إلى عينة الدراسة وبالتالي إمكانية الاعتماد على نتائج الإستمارة ومصداقية وثباتها وقدراتها على تحقيق أهداف الدراسة .

المبحث الثاني : تحليل فقرات الإستبيان واختبار الفرضيات.

سنتعرض في هذا المبحث إلى المطلب الأول والذي يتم فيه تحليل محاور الإستبيان ومناقشة النتائج المتحصل عليها ، والمطلب الثاني الذي يتم فيه اختبار فرضيات الدراسة .

المطلب الاول : تحليل محاور الإستبيان.

يتناول هذا المطلب عرضا وتحليلا للبيانات التي تضمنها الإستبيان، حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة والمستخدم لأغراض التحليل الإحصائي الوصفي، للحصول على الأوساط الحسابية والإنحرافات المعيارية والنسب المئوية للإجابات المتشابهة عن جميع الفقرات،وبما أننا استخدمنا مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق محايد، موافق، موافق بشدة) هو متغير ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن أوزان الإجابات، ولتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى5-1=4 ثم تقسيمه على عدد الخلايا 5÷4 = 0.8، ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للخلية، وعليه سيتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي : جدول رقم (2-8) : إجابات الاسئلة و دلالتها

الرمز	المتوسط الحسابي	الاتجاه	مستوى القبول
1	من 1 إلى 1.79	غير موافق بشدة	ضعيف جدا
2	من 1.80 إلى 2.59	غير موافق	ضعيف
3	من 2.60 إلى 3.39	محايد	متوسط
4	من 3.40 إلى 4.19	موافق	مرتفع
5	من 4.20 إلى 5	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر : (عزة، صفحة 541)

الفرع الاول : تحليل فقرات المحور الاول.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي :

جدول رقم (2- 9) : تحليل فقرات المحور الاول .

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحراف	الترتيب	مستوى القبول
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار					
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %					
1- يساهم التدقيق الداخلي على إختبار و تنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها و معالجتها.	4	22	4	0	0	4	0.525	0.13	1	موافق
	13.3	73.3	13.3	0	0					
2-يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات	3	19	8	0	0	3.50	0.9	0.25	7	موافق
	6.7	56.7	16.7	20	0					

الرقابية للحد من هذه المخاطر									
3-يقوم التدقيق الداخلي بمعالجة كل المواضيع المتعلقة بالمخاطر و التي بها نقاط ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر و الإستجابة لها.	2	17	5	6	0	3.50	0.9	0.25	7	موافق
	6.7	56.7	16.7	20	0					
4-يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر.	3	23	3	0	1	3.90	0.712	0.18	4	موافق
	10	76.6	10	0	3.3					
5-يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط مراجعة تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال المراجع الداخلي.	3	16	6	5	0	3.57	0.898	0.25	6	موافق
	10	53.3	20	16.7	0					
6-يعمل نظام التدقيق	4	21	5	0	0	3.97	0.556	0.14	2	موافق

الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط المؤسسة.	13.3	70	16.7	0	0					
7-يوفر التدقيق الداخلي المعلومات الازمة لإدارة المخاطر	2	13	8	6	1	3.30	0.988	0.29	9	محايد
	6.7	43.3	26.7	20	3.3					
8-يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة و تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة .	0	19	4	6	1	3.37	0.928	0.27	8	محايد
	0	63.3	13.3	20	3.3					
9-يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية .	9	13	7	0	1	3.97	0.928	0.23	3	موافق
	30	43.3	23.3	0	3.3					
النتائج الاجمالية للمحور الأول المتعلق بدرجة مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة .						3.712	0.780	/	/	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات "spss v20"

من خلال الجدول السابق رقم (2-9) اجماع أفراد عينة الدراسة على الموافقة على الفقرات التي تخص درجة مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر ، ويظهر كل ذلك في المتوسط العام والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي

4,19-3,40 التي تعبر عن الاجابة موافق، وانحراف معياري 0.780 يدل على عدم التوافق والتجانس بين اراء أفراد العينة، أي تشتت الإجابة وعدم تمركزها في إجابة واحدة.

1- يساهم التدقيق الداخلي على إختبار و تنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها و معالجتها، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 100% من أفراد عينة الدراسة قد وافقوا على أن التدقيق الداخلي ساهم على إختبار و تنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها و معالجتها، في حين أجاب 73.3% بموافق أما النسبة الباقية فكانت بالتساوي بين موافق بشدة ومحايد، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 4 أن الاتجاه العام لأجوية بالموافقة والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 4.19-3.40أن الاتجاه العام لأجوبة عينة الدراسة هي الإجابة بموافق، كما يقترب من الفئة الرابعة -3.40 4.19 والتي تعبر عن الإجابة موافق وبدرجة ثبات عالية نظرا لكون الانحراف المعياري قد بلغ 0.52 والذي يدل على تمركز الإجابات في لاختيار الثاني هو موافق .

2- يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 63.3% من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن قسم التدقيق الداخلي يتولى تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها، في المقابل أجاب 26.7 % بالحياد وما نسبته 10% موافق بشدة، فكان الاتجاه العام العينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.83 والذي يندرج ضمن الفئة 4.19-3.40 لإجابة موافق، وانحراف معياري 0.43, يدل على تمركز الإجابات في الاختيار الثاني الذي هو موافق.

3- يقوم التدقيق الداخلي بمعالجة كل المواضيع المتعلقة بالمخاطر و التي بها نقاط ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر و الإستجابة لها. أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 56.7 % من أفراد عينة الدراسة على معالجة التدقيق الداخلي كل المواضيع المتعلقة بالمخاطر و الإستجابة لها ، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 6.7 % بموافق بشدو20% غير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.50 أن الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 4.19-3.40، والإنحاراق المعياري 0.9 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد و غير موافق.

4- يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 76.6 % من أفراد عينة الدراسة على تقديم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر، في حين أجاب 10% بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 3.3 % غير موافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.90 أن الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس لكارت الخماسي 3.40-4.19، والانحراف المعياري 0.712 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، محايد و غير موافق بشدة.

5- يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال المدقق الداخلي، أظهرت هذه الفرضية المقترحة ب 53.3 % من أفراد عينة الدراسة على أن قسم التدقيق يقوم بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر، في حين أجاب 20% بمحايد وأجاب 16 % غير موافق و10% بموافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.57 أن الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 ، والانحراف المعياري 0.898, الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد وغير موافق.

6- يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط المؤسسة،أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 70% من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن نظام التدقيق الداخلي يعمل على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط المؤسسة، في المقابل أجاب 16 . 7 % بالحياد وما نسبته 13 % موافق بشدة، فكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.97 والذي يندرج ضمن الفئة 3.40-4.19 لإجابة موافق، وانحراف معياري 0.556 يدل على تمركز الإجابات في الاختيار الثاني الذي هو موافق.

7- يوفر التدقيق الداخلي المعلومات الازمة لإدارة المخاطر، أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 43.3 % من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن التدقيق الداخلي يوفر المعلومات الازمة لإدارة المخاطر، حيث أجاب 26.7 % بالحياد وأجاب % 20 بغير موافق، وما نسبة6.7 % موافق بشدة، و 3.3 % غير موافق بشدة، فكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.30 والذي يندرج ضمن الفئة 2.60-3.39 , لاجابة بمحايد، وانحراف معياري 0.988 يدل على توزيع الاجابات بين موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق وغير موافق بشدة.

8- يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة و تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة، أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقترحة أن نسبة 63.3 % من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن نشاط التدقيق الداخلي لمراقبة و تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة، حيث أجاب 20% غير موافق وأجاب 13.3 % بحياد، وما نسبة 3.3 % غير موافق بشدة، فكان الاتجاه العام العينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.37 والذي يندرج ضمن الفئة 2.60-3.39 , لاجابة بمحايد وانحراف معياري 0.928 يدل على توزيع الاجابات بين موافق، محايد، غير موافق وغير موافق بشدة .

9- يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية: أظهرت نتائج الأجوبة على هذه الفرضية المقرحة أن نسبة 43.3 % من أفراد عينة الدراسة موافقين على أن التدقيق الداخلي يساهم في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية، حيث أجاب 30% موافق بشدة وأجاب 23.3 % بحياد، وما نسبة 3.3 % غير موافق بشدة، فكان الاتجاه العام لعينة الدراسة نظرا للمتوسط الحسابي 3.97 والذي يندرج ضمن الفئة 3.40-4.19 لاجابة بموافق، وأنحراف معياري 0.928 يدل على توزيع الاجابات بين موافق بشدة ، موافق محايد، وغير موافق بشدة.

الفرع الثاني : تحليل فقرات المحور الثاني.

يمكن أن نلخص النتائج الخاصة بفقرات هذا البعد في الجدول التالي :

جدول رقم (2- 10) : تحليل فقرات المحور الثاني .

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الانحراف	الترتيب	مستوى القبول
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار					
	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %					
1-يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة و منتظمة	2	20	5	2	1	3.67	0.844	0.229	7	موافق
	6.7	66.7	16.7	6.7	3.3					
2-يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على خاطر و تصنيفها حسب معيار التقييم.	5	18	5	2	0	3.87	0.776	0.20	3	موافق
	16.7	60	16.7	6.7	0					
3-يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش و الخطأ.	3	20	4	3	0	3.77	0.774	0.205	6	موافق
	10	66.7	13.3	10	0					

4-يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة و ممتلكاتها من سوء الاستعمال	2	13	14	1	0	3.53	0.681	0.192	8	موافق
	6.7	43.3	46.7	3.3	0					
5-يقوم قسم التدقيق الداخلي بإقتراح الوسائل و السبل و الآليات المناسبة للتعامل مع اوجه المخاطر المختلفة	3	20	5	2	0	3.80	0.714	0.187	4	موافق
	10	66.7	16.7	6.7	0					
6-يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود اجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر في المؤسسة	4	18	6	2	0	3.80	0.761	0.20	5	موافق
	13.3	60	20	6.7	0					
7-يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسخ آليات فعالية الرقابة.	3	21	5	1	0	3.87	0.629	0.162	2	موافق
	10	70	16.7	3.3	0					
8-يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة	1	13	13	3	0	3.40	0.724	0.212	9	موافق
	3.3	43.3	43.3	10	0					

9- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاءة و فعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمؤسسة	3	24	1	2	0	3.93	0.640	0.162	1	موافق
	10	80	3.3	6.7	0					
10-يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها،بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.	2	10	15	2	1	3.33	0.844	0.253	10	محايد
	6.7	33.3	50	6.7	3.3					
النتائج الإجمالية للمحور الثاني المتعلق بإستخدام التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف المخاطر						3.697	0.7387	/	/	موافق

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات "spss v20"

من خلال الجدول السابق رقم (2-10) إجماع أفراد عينة الدراسة على الموافقة على الفقرات التي تتعلق بإستخدام التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف المخاطر ، ويظهر كل ذلك في المتوسط العام والذي يدخل ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 التي تعبر عن الإجابة بموافق، وانحراف معياري 0.738 يدل على عدم التوافق والتجانس بين اراء أفراد العينة، أي تشتت الإجابة وعدم تمركزها في إجابة واحدة.

1-يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة و منتظمة، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على موافقة حول قيام المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة، في حين أجاب 16.7 % بمحايد و وبنسبة 6.7% كل من موافق بشدة و غير موافق، 3.3 % غير موافق و يظهر

المتوسط الحسابي المقدر بـ 3.76 أن الاتجاه العام لأجوبة بموافق و الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19، و الانحراف المعياري 0.844 الذي يدل على توزع الإجابات بين موافق بشدة،موافق،محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

2-يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة تدقيق سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر و تصنيفها حسب معيار التقييم،أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 60% من أفراد عينة الدراسة على موافقة تولي قسم التدقيق الداخلي لإعداد خطة تدقيق سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على المخاطر و تصنيفها حسب معيار التقييم، في حين أجاب 16.7% كل من موافق بشدة و محايد و أجاب 6.7 % بغير موافق، و يظهر المتوسط الحسابي المقدر بـ3.87 الاتجاه العام لأجوبة بموافق و الذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.40-4.19 و الانحراف المعياري 0.776 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة،موافق،محايد،غير موافق.

3-يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش و الخطأ، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على موافقة مساهمة المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش و الخطأ،في حين أجاب 13.3 % بمحايد وأجاب 10% كل من موافق بشدة وغير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.77 الاتجاه العام لأجوية بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس اليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.774 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

4-يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة و ممتلكاتها من سوء الاستعمال أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 46.7 % من أفراد عينة الدراسة على محايد بقيام المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة و ممتلكاتها، في حين أجاب 43.3 % بموافق وأجاب 6.7 % بموافق بشدة، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.53 الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.681 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

5-يقوم قسم التدقيق الداخلي بإقتراح الوسائل و السبل و الآليات المناسبة للتعامل مع اوجه المخاطر المختلفة ؛أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 66.7 % من أفراد عينة الدراسة على الموافقة بقيام قسم التدقيق الداخلي بإقتراح الوسائل و السبل و الآليات المناسبة للتعامل مع اوجه المخاطر المختلفة، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 6.7 % بغير موافق، ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.80 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.714 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة موافق، محايد، غير موافق.

6-يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود اجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر في المؤسسة، أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 60% من أفراد عينة الدراسة على الموافقة قيام قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود إجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر في المؤسسة،في حين أجاب 20% بمحايد وأجاب 13.3 % بموافق بشدة و 6.7 % بغير موافق ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.80 الاتجاه العام لأجوية بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.761 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

7-يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسخ آليات فعالية الرقابة أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 70% من أفراد عينة الدراسة على الموافقة بمساعدة نشاط التدقيق الداخلي على ترسيخ آليات فعالية الرقابة، في حين أجاب 16.7 % بمحايد وأجاب 10% بموافق بشدة و 3.3 % بغير موافق ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.87 الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.629 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

8-يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة،أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 45% من أفراد عينة الدراسة على التساوي بين موافق ومحايد حول قيام المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة، في حين أجاب 10% بغير موافق وأجاب 3.3% بموافق بشدة ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.40 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.724 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق.

9- يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاءة و فعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمؤسسة أظهرت هذه الفرضية المقترحة أن 80% من أفراد عينة الدراسة على الموافقة حول قيام قيام المدقق الداخلي بتقييم كفاءة و فعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر ، في حين أجاب 10% موافق بشدة وأجاب 6.7 % غير موافق و 3.3% بمحايد ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.93 الاتجاه العام الأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.640 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق محايد، غير موافق.

10- يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر أظهرت هذه الفرضية المفترحة أن 50% من أفراد عينة الدراسة على المحايدة حول تولي قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر ، في حين أجاب 33.3 % بموافق وأجاب 6.7% كل من موافق بشدة وغير موافق و 3.3 % غير موافق بشدة ويظهر المتوسط الحسابي المقدر ب 3.33 الاتجاه العام لأجوبة بموافق والذي يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي 3.41-4.19 والانحراف المعياري 0.844 الذي يدل على توزع الإجابات على موافق بشدة، موافق محايد، غير موافق، غير موافق بشدة.

الفرع الثاني : دراسة الارتباط بين محاور الاستبيان بإستخدام معامل بيرسون و مستوى الدلالة الاحصائية sig :

جدول رقم (2-11) : الارتباط corrélation

			مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة	بإستخدام التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف المخاطر
معامل إرتباط بيرسون	مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة	Corrélation de person معامل الارتباط Sig(bilatérale)	1	,765** ,000
		N	30	30
	بإستخدام التدقيق الداخلي في التعامل مع مختلف المخاطر	Corrélation de person معامل الارتباط Sig(bilatérale)	,765** ,000	1
		N	30	30

**corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatérale)

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

يلاحظ من الجدول رقم (2- 11) أن معامل الارتباط بين المحورين هو 0.765 و هو معامل ارتباط طردي قوي، كما يظهر الجدول مستوى معنوية بلغ 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يشير إلى علاقة جد إيجابية ما بين المحورين.

المطلب الثاني : إختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضيات (T) لعينة واحدة (one-simple t-test) للحكم على معنوية الفروق بين متوسط العينة و قيمة ثابتة محددة سابقا و يقوم برنامج "spssv20" بحساب اختبار (t) للعينة من خلال إستخدام المعادلة في حالة الفروق بين متوسط عينة و بين متوسط مجتمع.

ولاختبار الفرضيات باستخدام اختبار الاشارة يتم اختبار الفرضية الاحصائية التالية :

- الفرضية الصفرية = H0
- الفرضية البديلة = H1

إذا كانت sing أكبر من 0.05 نقبلل الفرضية H0

أما إذا كانت sing أقل من 0.05 نرفض الفرضية H0 ونقبل H1

اختبار الفرضية الاولى : يحظى المدقق الداخلي بإدراك ووعي لأهمية إدارة و تحديد المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

H0 الفرضية الصفرية : لا يحظى المدقق الداخلي بإدراك ووعي لأهمية إدارة و تحديد المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

H1 الفرضية البديلة : يحظى المدقق الداخلي بإدراك ووعي لأهمية إدارة و تحديد المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

الجدول رقم (2- 12) اختبار الفرضية الاولى.

نتائج الفرضية البديلة	قيمة T	Sing الدلالة الاحصائة	المتوسط الحسابي
موافق	48.117	0.000	3.71111

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

لقد تم إختيار t-test و تشير النتائج في الجدول (2-12) إلى الدلالة الإحصائية sing(0.000) أقل من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة : يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمساهمة في تحديد و تقييم المخاطر و الاستجابة لها في المؤسسة الاقتصادية.

اختبار الفرضية الثانية : يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمساهمة في تحديد و تقييم المخاطر و الاستجابة لها في المؤسسة الاقتصادية .

H0 الفرضية الصفرية : لا يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمساهمة في تحديد و تقييم المخاطر و الاستجابة لها في المؤسسة الاقتصادية.

H1 الفرضية البديلة : يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمساهمة في تحديد و تقييم المخاطر و الاستجابة لها في المؤسسة الاقتصادية.

الجدول رقم (2 -13) اختبار الفرضية الثانية .

نتائج الفرضية البديلة	قيمة T	Sing الدلالة الاحصائة	المتوسط الحسابي
موافق	45.472	0.000	3.69667

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد من مخرجات "spss v20"

لقد تم إختيار t-test و تشير النتائج في الجدول (2-13) إلى الدلالة الإحصائية sing(0.000) أقل من 0.05 و بذلك نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة : يحظى المدقق الداخلي بإدراك ووعي لأهمية إدارة و تحديد المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل حاولنا التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر في المؤسسة الإقتصادية و ذلك من خلال تصميم استبيان متكون من محورين، حيث قدر حجم عينة الدراسة ب : 30 مبحوث، و تم تحليل بيانات الإستبيان باستعمال برنامج " spssv20". وذلك من خلال الاستعانة بالاساليب الاحصائية الوصفية و الإستدلالية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضحت أهمية إستخدام التدقيق الداخلي مما ينعكس على التقليل من المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وذلك بإختبار الفرضيات باستعمال معنوية الفروق بين متوسط العينة ومعامل الارتباط والذي كان بإيجاب وذات دلالة إحصائية.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر في المؤسسة الإقتصادية، حيث هذه الأخيرة تنشط في بيئة متقلبة وتتميز بتغيرات سريعة، مما جعلها تواجه أخطار متعددة ومتنوعة تؤثر عليها بالسلب من ناحية استمرار نشاطها وقوتها السوقية، مع أن المؤسسة مطالبة بدراسة مختلف الظواهر والتغيرات المحيطة بها وأخذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة التحديات.

كذلك على المؤسسة إدارة وتسيير المخاطر وفق منهجية سليمة قائمة على أسس علمية وواضحة يجعلها تحقق عامل النجاح، وتجنب التهديدات والحد من التعرض إلى الخسائر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في ازدهار المؤسسة وتحقيق أهدافها، وعدم إدارتها بطريقة علمية وصحيحة قد تؤدي بها إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

النتائج :

لقد تم الخروج من البحث بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- هناك إدراك لدى إدارة التدقيق الداخلي بأهمية إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وأهمية وضع إجراءات تدقيق تأخذ في الحسبان المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة؛
- يبني المدقق الداخلي نتائج عمله على أساس التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية ؛
- تقوم وظيفة التدقيق الداخلي بوضع نظام الإجراءات إدارة المخاطر في المؤسسة ومراقبتها وتقييم فعالينها ؛
- توصلت الدراسة على أنه ليس من مهام وظيفة التدقيق الداخلي تحديد المخاطر و إدارتها و إنما يتمثل دوره في تقديم الاستشارات و التوصيات بشأن إدارة المخاطر.
- إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالتدقيق الداخلي سواء الممارسين منهم أو الأكاديميين للدور الحديث الذي يلعبه التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

التوصيات:

- ضرورة بذل المزيد من الاهتمام والدعم لتحقيق المتابعة و التنسيق بين قسمي التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في المؤسسة؛
- ينبغي على المؤسسات مواكبة مستجدات التسيير بما في ذلك تسيير المخاطر الذي يعتبر حديث النشأة ؛
- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة التدقيق والعمل على تفعيل دورها لما لها من أثر إيجابي في دعم إدارة المخاطر؛
- العمل على استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على أكمل وجه؛
- ضرورة القيام بإجراء دورات تدريبية داخلية وخارجية ومستمرة في مجال التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لبقاء عامليها على اطلاع مستمر بالتطورات المهنية في هذه المجالات وأية مجالات أخرى ذات الصلة بالتدقيق الداخلي ؛
- تطوير مهارات المدققين الداخليين لتمكنهم من تقديم استشارات وتوصيات بشأن إدارة المخاطر بالمنشأة.

أفاق الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، ومنه لايمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب الموضوع وبكل أبعاده، لأنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة ولهذا الصدد نقترح عددا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مواضيع مستقبلية:

- دور المدقق داخلي في تقويم وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية ؛
- مدى التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر ودورها في تحقيق الأهداف؛
- دور التدقيق الداخلي في تطبيق حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

✓ **الكتب :**

1 -عطا الله احمد الحسبان، (2009) الرقابة الداخلية و التدقيق في بيئة التكنولوجيا و المعلومات، دار الراية، الاردن .

2 -خلف عبد الله الواردات، (2006) التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

3 -بوزيان عثمان ، (2016) دور التدقيق الداخلي و مراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة،مجلة الابتكار و التسويق العدد الرابع.

4 -يوسف محمد جربوع ، (2008) مراجعة الحسابات بين النظرية و التطبيق،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع طبعة1 عمان.

5 -أحمد حلمي جمعة ، (2000) مدخل حديث لتدقيق الحسابات، دار الصفا للنشر و التوزيع، الطبعة1، عمان.

6 -ألان وارنج، إيان جليندون، تعريب : سرور علي إبراهيم سرور، (2007) إدارة المخاطر: الأمور الحرجة للنجاح و البقاء على قيد الحياة في القرن الحادي و العشرون، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

7 -داوود يوسف صبح ، (2007) دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، ، اتحاد المصارف العربية، الطبعة الثانية ،بيروت، لبنان.

8 -شقيري نوري موسى ، (2012) إدارة المخاطر،دار المسيرة للنشر و الطباعة، الطبعة الأولى،الأردن.

9 -طارق عبد العال حماد ، (2007) إدارة المخاطر (أفراد،إدارات،شركات،بنوك)، الدار الجامعية، عين الشمس، الإسكندرية.

10 -عز حسن عبد الفتاح ، (2017) مقدمة في الإحصاء الوصفي و الإحصاء الاستدلالي ، الجزء الثالث.

✓ **الرسائل و الأطروحات :**

11- عبد الله أحمد ،(2011) إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية، مذكرة ماجستير ، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة كفر الشيخ،مصر.

12-إيهاب ديب مصطفى رضوان ، (2012) أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولية (دراسة حالة البنوك الفلسطينية في غزة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في محاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية غزة.

13- يوسف سعيد يوسف المدلل ، (2007) دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي و الاداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الإسلامية ،غزة، كلية التجارة.

14-رحو خيرة، (2011-2012) دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة دراسة حالة مؤسسة الزجاج الجديدة –الشلف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص محاسبة والتدقيق والمراقبة ،جامعة حسيبة بنت بو علي، الشلف ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

15-شدري مهمر سعاد، (2008-2009) دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية،دراسة حالة سونلغاز،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستي، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس،كالية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسير.

16-إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، (2011) دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة و التمويل، الجامعة الاسلامية ،عزة .

17-عبدلي لطيفة،(2012) دور و مكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الإقتصادية (دراسة حالة مؤسسة الإسمنت سعيدة) ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص ، جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، الجزائر.

18-هيا مروان إبراهيم لظن ، (2016) مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار coso (دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية بغزة) ، قسم محاسبة و تمويل بالجامعة الإسلامية بغزة،فلسطين.

✓ **المجلات و الملتقيات :**

19-عاطف عبد المنعم ، (2008) تقييم و إدارة المخاطر،نشر مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث،الطبعة الأولى -كلية الهندسة- جامعة القاهرة،مصر.

20-بغدود راضية، صبايحي نوال، (26-27 نوفمبر 2013) دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية،الملتقى الدولي حول " إدارة المخاطر المالية و انعكاساتها على اقتصاديات دول العالم"، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة.

21-بوزيان عثمان،(2016) دور التدقيق الداخلي و مراقبة التسيير في تجسيد الحوكمة،مجلة الابتكار و التسويق العدد الرابع.

22-يونس الشوبكي، (2014) أهمية التدقيق الداخلي في الشركات الأردنية و المساهمة العامة في الحد من مخاطر الاحكام الشخصية لمعدي القوائم المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية و القانونية ,العدد الاول.سوريا.

✓ **القوانين :**

23- الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 02 المؤرخة في 12/01/1988

✓ **المراجع باللغة الأجنبية :**

24-Bachy Bruno, H. C, (2010). Toute la function Management. Dunod. Paris

25-Hamilton, C, (1998) "New trends in Risk Management " . Information Systems Security . (Vol 7 No 1).

الملاحق

ملحق رقم : 01

Récapitulatif de traitement des observations

	N	%
Observation valide	30	100
Exclus[2]	0	,0
Total	30	100,0

a. Supperssion par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre d'éléments
,858	19

ملحق رقم : 02

العمر

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 30 سنة	10	33,3	33,3	33,3
من 30 إلى 39 سنة valide	17	56,7	56,7	90
من 40 إلى 50 سنة	1	3,3	3,3	93,3
أكثر من 50 سنة	2	6,7	6,7	100
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 03

المؤهل الأكاديمي

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	12	40,0	40,0	40,0
	ماجستر	11	36,7	36,7	76,7
	دكتوراه	7	23,3	23,3	100,0
Total		30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 04

الوظيفة الممارسة

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
استاذ جامعي	8	26,7	26,7	26,7
مدقق داخلي	10	33,3	33,3	60,0
مساعد مدقق داخلي	6	20,0	20,0	80,0
مدقق رئيسي	6	20,0	20,0	100,0
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 05

الخبرة

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
أقل من 5 سنوات	13	43,3	43,3	43,3
من 5 إلى 9 سنوات	9	30	30,0	73,3
من 10 إلى 14سنة				
Valide	6	20	20,0	97,3
أكثر من 15 سنة	2	6,7	6,7	100
Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم 06 :

س1

	effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
محايد	4	13,3	13,3	13,3
موافق	22	73,3	73,3	86,7
Valide موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
Total	30	100,0	100,0	

س2

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	26,7	26,7	26,7
	موافق	19	63,3	63,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س3

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	20,0	20,0	20,0
	محايد	5	16,7	16,7	36,7
	موافق	17	56,7	56,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س4

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	3	10,0	10,0	13,3
	موافق	23	76,7	76,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	total	30	100,0	100,0	

س5

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	5	16,7	16,7	16,7
	محايد	6	20,0	20,0	36,7
	موافق	16	53,3	53,3	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س6

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	16,7	16,7	16,7
	موافق	21	70,0	70,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س7

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	8	26,7	26,7	50,0
	موافق	13	43,3	43,3	93,3
	بشدة موافق	2	6,7	6,7	100,0
	Total	2	100,0	100,0	

س8

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	6	20,0	20,0	23,3
	محايد	4	13,3	13,3	36,7
	موافق	19	63,3	63,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

س9

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موفق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	7	23,3	23,3	26,7
	موافق	13	43,3	43,3	70,0
	موافق بشدة	9	30,0	30,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 07

ع1

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موفق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	5	16,7	16,7	26,7
	موافق	20	66,7	66,7	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع2

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	5	16,7	16,7	23,3
	موافق	18	60,0	60,0	83,3
	موافق بشدة	5	16,7	16,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع3

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	4	13,3	13,3	23,3
	موافق	20	66,7	66,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع4

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	14	46,7	46,7	50,0
	موافق	13	43,3	43,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع5

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	5	16,7	16,7	23,3
	موافق	20	66,7	66,7	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع6

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	6	20,0	20,0	26,7
	موافق	18	60,0	60,0	86,7
	موافق بشدة	4	13,3	13,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع7

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	1	3,3	3,3	3,3
	محايد	5	16,7	16,7	20,0
	موافق	21	70,0	70,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع8

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	3	10,0	10,0	10,0
	محايد	13	43,3	43,3	53,3
	موافق	13	43,3	43,3	96,7
	موافق بشدة	1	3,3	3,3	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع9

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	6,7	6,7	6,7
	محايد	1	3,3	3,3	10,0
	موافق	24	80,0	80,0	90,0
	موافق بشدة	3	10,0	10,0	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ع10

		effectifs	Pourcentage	Poucentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق إطلاقا	1	3,3	3,3	3,3
	غير موافق	2	6,7	6,7	10,0
	محايد	15	50,0	50,0	60,0
	موافق	10	33,3	33,3	93,3
	موافق بشدة	2	6,7	6,7	100,0
	Total	30	100,0	100,0	

ملحق رقم : 08

Statistiques

	N		Moyenne	Ecart-type
	Valide	Manquante		
س1	30	0	4,00	,525
س2	30	0	3,83	,592
س3	30	0	3,50	,900
س4	30	0	3,90	,712
س5	30	0	3,57	,898
س6	30	0	3,97	,556
س7	30	0	3,30	,988
س8	30	0	3,37	,928
س9	30	0	3,97	,928
ع1	30	0	3,67	,844
ع2	30	0	3,87	,776
ع3	30	0	3,77	,774
ع4	30	0	3,53	,681
ع5	30	0	3,80	,714
ع6	30	0	3,80	,761
ع7	30	0	3,87	,629
ع8	30	0	3,40	,724
ع9	30	0	3,93	,640
ع10	30	0	3,33	,844
م1	30	0	3,7111	,42244
م2	30	0	3,6967	,44527

ملحق رقم : 09

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur Standard moyenne
م1	30	3,7111	,42244	,07713

Teste sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
	t	ddl	Sig.(bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
م1	48,117	29	,000	3,71111	3,5534	3,8689

ملحق رقم : 10

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur Standard moyenne
م2	30	3,6967	,44527	,08129

	Teste sur échantillon unique					
	Valeur du test = 0					
	T	ddl	Sig.(bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
م2	45,472	29	,000	3,69667	3,5304	3,8629

ملحق رقم 11

Corrélations

		م1	م2
م1	Corrélation de pearson	1	,765"
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	30	30
م2	Corrélation de pearson	,765"	
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

استبيان حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية الأخ الكريم الأخت الكريمة ... السلام عليكم ورحمة الله و بركاته وبعد.....

يهدف هذا الاستبيان إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، استكمالا لمتطلبات إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم المحاسبية تخصص محاسبة و تدقيق ، وعليه نرجو منكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل العلمي بتعاونكم معنا من خلال ملئ هذا الإستبيان ، لذلك نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان، كما نحيطكم علما بأن أجوبتكم سوف تحضى بالسرية البالغة وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وشكرا لكم على حسن تعاونكم

الطلبة : ضحوة عبد الحليم

علواني ياسمينة

القسم الأول : البيانات الشخصية و الوظيفية :

ضع علامة x في الخانة المناسبة

1 – العمر : ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 سنة ☐ من 40 إلى 49 سنة ☐ أكثر من 50 سنة

2- المؤهل الأكاديمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجيستار ☐ دكتوراه ☐ أخرى

3- الوظيفة الحالية : ☐ مدقق داخلي ☐ أستاذ جامعي ☐ مدقق رئيسي ☐ مساعد مدقق داخلي

4- الخبرة : ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 9 سنوات ☐ من 10 إلى 15 سنة ☐ من 15 سنة فأكثر

القسم الثاني : أسئلة الإستبيان الموزعة على العينة المدروسة

المحور الأول : درجة مساهمة التدقيق الداخلي في الإستجابة للمخاطر بالمؤسسة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يساهم التدقيق الداخلي على إختبار و تنفيذ الاستجابة للمخاطر عن طريق تحملها و معالجتها					
02	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها، بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر .					
03	يقوم التدقيق الداخلي بمعالجة كل المواضيع المتعلقة بالمخاطر و التي بها نقاط ضعف في تطبيق عمليات إدارة المخاطر و الإستجابة لها.					
04	يساهم التدقيق الداخلي في تقديم مقترحات من أجل تخفيف المخاطر.					
05	يساهم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط مراجعة تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة أعمال المراجع الداخلي.					
06	يعمل نظام التدقيق الداخلي على تقييم المخاطر المحتملة المتعلقة بنشاط المؤسسة.					
07	يوفر التدقيق الداخلي المعلومات الازمة لإدارة المخاطر.					
08	يشمل نشاط التدقيق الداخلي مراقبة و تقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالمؤسسة .					
09	يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر و أنظمة الرقابة الداخلية .					

المحور الثاني : العلاقة بين التدقيق الداخلي و إدارة المخاطر

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كافة المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المؤسسة بصورة مستمرة و منتظمة					
02	يتولى قسم التدقيق الداخلي إعداد خطة المراجعة سنويا على مختلف المؤسسات بالاعتماد على خاطر و تصنيفها حسب معيار التقييم.					
03	يساهم المدقق الداخلي في التقليل من المخاطر المحاسبية المتعلقة بعمليات الغش و الخطأ.					
04	يقوم المدقق الداخلي بالمحافظة على أصول المؤسسة و ممتلكاتها من سوء الاستعمال					
05	يقوم قسم التدقيق الداخلي بإقتراح الوسائل و السبل و الآليات المناسبة للتعامل مع اوجه المخاطر المختلفة					
06	يقوم قسم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود اجراءات داخلية فعالة لقياس المخاطر في المؤسسة					
07	يساعد نشاط التدقيق الداخلي على ترسخ آليات فعالية الرقابة.					
08	يقوم المدقق الداخلي بتحديد مستوى المخاطر المقبولة من طرف المؤسسة					

09	يقوم المدقق الداخلي بتقييم كفاءة و فعالية الضوابط الموضوعة لمواجهة المخاطر المتعلقة بأحداث الأنشطة الرئيسية للمؤسسة					
10	يتولى قسم التدقيق الداخلي تقييم أي خدمة جديدة تنوي المؤسسة تقديمها،بالتعرف على مخاطر هذه الخدمة و الإجراءات الرقابية للحد من هذه المخاطر.					